ISSN: 2706-6495

العلاقة بين الانفاق الحكومي والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية على المستويين الكلي والقطاعي خلال الفترة (2015-2025)

The Relationship Between Government Spending and Sustainable Development in the Kingdom of Saudi Arabia: An Analytical Study at the Macro and Sectoral Levels During the Period (2025-2015)

إعداد الباحثة/ ساره بندر الجودي

باحثة في الإدارة المالية العامة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

محاضر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

Email: Sbjoudi@uqu.edu.sa

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015–2025)، وذلك على المستويين الكلي والقطاعي. وقد تناولت الدراسة ثلاث قطاعات رئيسة بناء على هيكل الإنفاق الحكومي لميزانية المملكة لتمثل أبعاد التنمية المستدامة المختلفة، وهي التعليم، والصحة والتنمية الاجتماعية، والبيئة. ذلك من خلال ربط الإنفاق الحكومي الموجه لهذه القطاعات بعدد من المؤشرات التنموية ذات الصلة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد إلى بيانات الميزانية العامة للدولة والمؤشرات التنموية الصادرة عن الجهات الوطنية والدولية ذات العلاقة. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية عامة بين إجمالي الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية المستدامة خلال فترة الدراسة، كما تبين ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم العالي رغم تراجع نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي، ووجود علاقة إيجابية عامة بين الإنفاق الصحي ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة. كما أظهرت النتائج انخفاضاً عاماً في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ووجود علاقة عكسية عامة بين نسبة الإنفاق على الموارد الاقتصادية وانبعاثات الكربون. وبينت الدراسة أن طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والمؤشرات التنموية تختلف باختلاف القطاع محل الدراسة، بما يشير إلى أن كفاءة توجيه الموارد العامة لا تقل أهمية عن حجم الإنفاق نفسه. وفي ضوء النتائج، أوصت الدراسة بالتوسع في ربط الإنفاق الحكومي بمؤشرات التنمية المستدامة وقياس الأثر التنموي للبرامج الحكومية، والاستمرار في رفع كفاءة الإنفاق العام وتوجيهه نحو القطاعات ذات الأثر التنموي المرتفع، وتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والصحة، إضافة إلى تعزيز حوكمة المالية العامة عبر تطوير آليات متابعة وتقييم الأثر التنموي للإنفاق الحكومي بما يدعم كفاءة تخصيص الموارد وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، التنمية المستدامة، المالية العامة، أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

ISSN: 2706-6495

The Relationship Between Government Spending and Sustainable Development in the Kingdom of Saudi Arabia: An Analytical Study at the Macro and Sectoral Levels During the Period (2015-2025)

Sarah Bandar Aljoudi

Researcher in Public Financial Management, King Saud University, Saudi Arabia

Lecturer, College of Business and Economics, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia

Abstract:

This study aimed to analyse the relationship between government spending and sustainable development in the Kingdom of Saudi Arabia from 2015 to 2025 at both macro and sectoral levels. Three primary sectors—education, health and social development, and the environment—were examined, reflecting the structure of the Kingdom's government budget and representing key dimensions of sustainable development. Government spending in these sectors was linked to relevant development indicators. A descriptive-analytical approach was employed, utilizing data from the general state budget and development indicators published by national and international organizations. The findings indicated a generally positive relationship between total government spending and the sustainable development index during the study period. An increase in higher-education enrollment was observed, despite a reduction in the proportion of government spending allocated to education. Additionally, a positive relationship was identified between health spending and life expectancy at birth. The results also demonstrated a general decline in carbon dioxide emissions and an inverse relationship between the share of spending on economic resources and carbon emissions. The analysis suggested that the relationship between government spending and development indicators varies by sector, highlighting that the efficiency of public resource allocation is as significant as the overall level of spending. Based on these findings, the study recommends further integration of government spending with sustainable development indicators, systematic measurement of the developmental impact of government programs, continued efforts to enhance the efficiency of public spending, prioritization of sectors with high developmental impact, increased investment in human capital through education and health, and strengthened public finance governance through the development of mechanisms to monitor and evaluate the developmental impact of government spending. These measures are intended to support efficient resource allocation and the achievement of the Kingdom's Vision 2030 targets and the Sustainable Development Goals.

Keywords: Government spending, Sustainable development, Public finance, Sustainable Development Goals (SDGs).

1. المقدمة:

أصبحت التنمية المستدامة خلال العقود الأخيرة أحد أبرز المرتكزات الحاكمة للسياسات العامة على المستوى العالمي، نظراً لما تمثله من إطار متكامل يوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. فلا تعد هذه الاستدامة مجرد خيار رفاهي للدول، بل غدت حتمية استراتيجية لضمان التوازن بين أبعادها المتعددة. وقد تعزز هذا التوجه مع اعتماد الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة (SDGs) السبعة عشر ضمن (أجندة التنمية المستدامة 2030م)، حيث دعت الدول إلى توظيف سياساتها ومواردها العامة لتحقيق تنمية أكثر شمولاً واستدامة. وفي هذا السياق، يحظى الإنفاق الحكومي باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية والإدارية بوصفه أحد المكونات الرئيسة للمالية العامة وأحد أبرز أدوات السياسة المالية. وينظر إليه باعتباره وسيلة لتمويل البرامج والخدمات العامة ولتخصيص الموارد العامة وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية، بما يسهم في تحسين مستوى الرفاه وتعزيز النمو الاقتصادي.

وفي المملكة العربية السعودية، شهدت المالية العامة تحولاً ملحوظاً منذ إطلاق رؤية المملكة 2030 عام 2016م، حيث عملت المملكة على مواءمة أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة مع برامج الرؤية ومستهدفاتها الوطنية. وقد صاحب هذا التحول الاستراتيجي تبني مجموعة من الإصلاحات المالية والهيكلية التي انعكست على هيكل الإنفاق الحكومي، وتمثلت في رفع كفاءة الإنفاق، وتعزيز الاستدامة المالية، وتنويع مصادر الدخل، إلى جانب إعادة توجيه الموارد نحو القطاعات التنموية ذات الأثر المباشر على جودة الحياة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2024). وفي ظل هذه التحولات، اتجهت السياسات الحكومية نحو تحقيق قدر أكبر من التوازن بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، الأمر الذي يبرز أهمية دراسة هيكل الإنفاق الحكومي في المملكة وتحليل علاقته بالتنمية المستدامة من منظور علمي وتطبيقي.

فأصبحت العلاقة بين هيكل الإنفاق الحكومي وتحقيق التنمية المستدامة محور رئيس في الأدبيات الحديثة في المالية العامة. إلا أن نتائج الدراسات السابقة لم تتفق على نمط واحد لهذه العلاقة، حيث أظهرت بعض الدراسات وجود ارتباطات إيجابية بين الإنفاق الحكومي والمؤشرات التنموية (قابيل، 2022; يونس وخضير، 2018)، في حين أشارت دراسات أخرى إلى اختلاف طبيعة هذه العلاقة باختلاف القطاعات والبيئات الاقتصادية والمؤسسية (بن عمورة وبن حسين، 2018; زين العابدين وآخرون، 2021).

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015–2025)، وذلك على مستويين متكاملين؛ المستوى الكلي من خلال دراسة العلاقة بين إجمالي الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية المستدامة (SDG Index)، والمستوى القطاعي من خلال تحليل العلاقة بين الإنفاق في عدد من القطاعات التنموية ومؤشرات مختارة تمثل الأبعاد التعليمية والصحية والبيئية للتنمية المستدامة، ما يوفر فهماً أكثر شمولية لطبيعة هذه العلاقة في السياق السعودي. كما تستعرض الدراسة الأسس النظرية والأدبيات والتجارب الدولية ذات الصلة، وتحلل اتجاهات الإنفاق الحكومي ومؤشرات التنمية المستدامة، وصولاً إلى تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 وتعزيز التقدم نحو التنمية المستدامة.

1.1. مشكلة الدراسة:

على الرغم من الدور المحوري الذي يلعبه الإنفاق الحكومي في السياسات العامة، إلا أن التحدي الرئيسي لا يكمن في حجم هذا الإنفاق، بل في مدى توافق هيكله وتوزيعه مع متطلبات التنمية المستدامة. وتشير الأدبيات الحديثة إلى وجود فجوة في العديد من الدول بين الإنفاق الحكومي والأهداف التنموية المستهدفة، لا سيما فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، حيث لا يتم توجيه الموارد العامة دائماً نحو القطاعات الأكثر تأثيراً في تحقيق هذه الأهداف. وفي خضم السعي الدولي الحثيث نحو تحقيق هذه الأهداف، برزت تحديات تمويلية كبيرة أمام الحكومات، إذ تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن الدول النامية تواجه فجوة تمويلية سنوية تقدر بنحو 4

تريليونات دولار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يعكس الأهمية المتزايدة لتوجيه الإنفاق الحكومي نحو الأولويات التنموية (United Nations, 2024).

من هذا المنطلق، تبرز أهمية تحليل هيكل الإنفاق العام بوصفه أداة تعكس أولويات السياسة المالية ومدى قدرته على دعم الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة. حيث أن نتائج الدراسات السابقة لم تتفق على نمط موحد للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة؛ إذ توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بينهما، في حين أشارت دراسات أخرى إلى أن أثر الإنفاق يختلف باختلاف القطاع محل الدراسة وكفاءة توجيه الموارد العامة.

ويزداد هذا الأمر أهمية في المملكة العربية السعودية في ظل التحولات الاقتصادية والتنموية التي شهدتها خلال السنوات الأخيرة، وما صاحبها من تغيرات في أولويات الإنفاق الحكومي وتوزيعه بين القطاعات المختلفة في إطار رؤية المملكة 2030. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها المملكة لتعزيز كفاءة الإنفاق وتحقيق الاستدامة المالية، فإن طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومؤشرات التنمية المستدامة ما تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة، خاصة في ظل تعدد القطاعات التنموية واختلاف استجابة مؤشرات التنمية للإنفاق الموجه إليها. وبناء على ما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي على التعليم وأحد مؤشرات البعد التعليمي للتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية؟
2. ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي على الصحة والتنمية الاجتماعية وأحد مؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية؟
3. ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي على الموارد الاقتصادية وأحد مؤشرات البعد البيئي للتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية؟

2.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015–2025)، وذلك من خلال:

1. تسليط الضوء على مفهومي الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة.
2. استعراض أبرز النظريات المفسرة للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة.
3. التعرف على واقع الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015–2025).
4. استعراض أبرز التجارب الدولية في توظيف الإنفاق الحكومي لدعم التنمية المستدامة واستخلاص الدروس المستفادة منها.
5. تحليل طبيعة العلاقة بين إجمالي الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة على المستوى الكلي.
6. تحليل طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة على المستوى القطاعي في الأبعاد التعليمية والاجتماعية والبيئية.
7. تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي ودعم تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

3.1. نموذج الدراسة:

يتكون نموذج الدراسة من مستويين؛ يتمثل المستوى الأول في دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي بوصفه متغيراً مستقلًا والتنمية المستدامة بوصفها متغيراً تابعاً على المستوى الكلي. في حيث يركز المستوى الثاني على تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي الموجه

للقطاعات الرئيسة والمؤشرات التنموية المرتبطة بها، بما يسهم في تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها. الشكل (1) يوضح نموذج الدراسة المقترح لدراسة العلاقة بين المتغيرات:

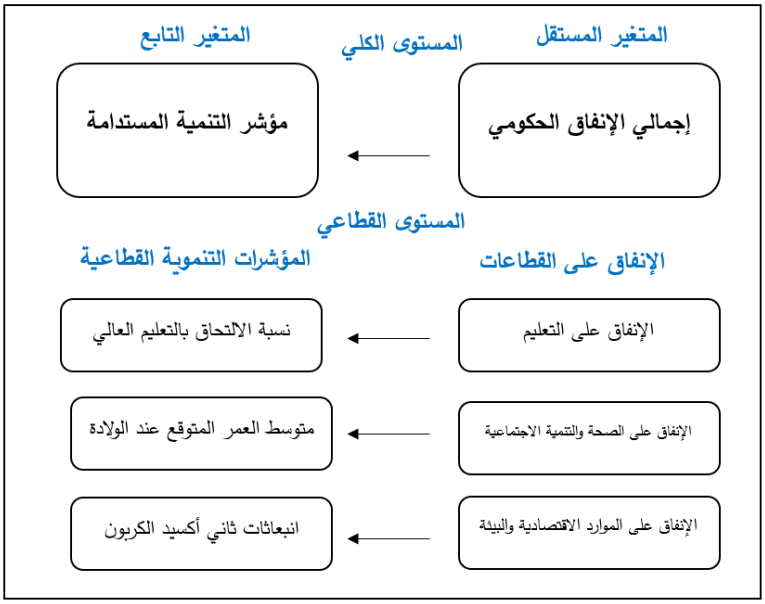

الشكل (1): الإطار المقترح للدراسة للعلاقة بين الإنفاق الحكومية والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، من إعداد الباحثة

4.1. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات علمية وعملية:

1.4.1. الأهمية العلمية:

تستمد الدراسة أهميتها من تناولها موضوعاً يحظى باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية والإدارية، والمتمثل في العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة. حيث تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العربية المتعلقة بالمالية العامة والتنمية المستدامة من خلال دراسة هذه العلاقة في السياق السعودي خلال فترة شهدت تحولات اقتصادية وتنموية مهمة. وبالتالي تتميز هذه الدراسة بتناول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة على مستويين متكاملين؛ المستوى الكلي والمستوى القطاعي، بما يوفر فهماً أكثر شمولاً لطبيعة هذه العلاقة باختلاف القطاعات التنموية.

2.4.1. الأهمية العملية:

توفر الدراسة مؤشرات يمكن الاستفادة منها في فهم العلاقة بين أنماط الإنفاق الحكومي ومؤشرات التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. وتسهم نتائج الدراسة في دعم متخذي القرار والجهات الحكومية في تقييم توجهات الإنفاق العام في ضوء مستهدفات التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030. كما تساعد الدراسة في إبراز أهمية كفاءة تخصيص الموارد العامة وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية التنموية بما يعزز فاعلية الإنفاق الحكومي وأثره التنموي.

5.1. حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: دراسة العلاقة بين هيكل الإنفاق العام والتنمية المستدامة.
- الحدود الزمنية: تمتد الدراسة خلال الفترة من 2015م إلى 2025م.
- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على المملكة العربية السعودية.

2. أدبيات للدراسة:

يهدف هذا الجزء إلى بناء الأساس النظري والمعرفي للدراسة من خلال استعراض الأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة. حيث يتكون من خمسة مباحث رئيسة، يتناول المبحث الأول الإنفاق الحكومي من حيث المفهوم والخصائص وهيكل الإنفاق الحكومي مع التركيز على هيكل الإنفاق في المملكة العربية السعودية. ويستعرض المبحث الثاني التنمية المستدامة من حيث النشأة والمفهوم والأبعاد والأهداف والمؤشرات، إضافة إلى واقع التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. أما المبحث الثالث فيتناول الأطر النظرية المفسرة للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة. ويختص المبحث الرابع باستعراض الدراسات السابقة والتعقيب عليها ومن ثم تحديد الفجوة البحثية، وأخيراً المبحث الخامس يستعرض أهم التجارب الدولية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

1.2. الإنفاق الحكومي:

1.1.2. الإنفاق الحكومي: المفهوم والخصائص

يقصد بالنفقات العامة "المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها للإشباع الحاجات العامة" (عصفور، 2022، ص260)، وايضاً يعرف بأنه مجموع النفقات التي تقوم الحكومة بإنفاقها من الموارد العامة بهدف إشباع الحاجات العامة وتقديم الخدمات الأساسية وتحقيق المصلحة العامة (بري،2001). وفي السياق نفسه، يعرف العوالمة (1992) الإنفاق الحكومي على أنه "مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة بواسطة إداراتها وهيئاتها ووزارتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع".

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن الإنفاق العام يتميز بعدة خصائص من أبرزها، أن الإنفاق يتخذ الشكل النقدي في التمويل، فالدولة تدفع نقداً من مواردها مقابل تحقيق الأهداف العامة للمجتمع. كما أنها تعتمد على موارد عامة يتم تمويلها غالبًا من الإيرادات العامة كالضرائب والإيرادات النفطية وغيرها. كما يتميز الإنفاق الحكومي بصدوره عن جهة عامة تتمثل في الدولة أو أحد أجهزتها الحكومية سواء كانت إدارة أو هيئة او وزارة أي جهة لها حق الإنفاق وفق النظام. في حين أن الغرض من الإنفاق يتمثل في كل ما يحقق المصلحة العامة وتلبية الاحتياجات الجماعية، وليس تحقيق الربح كما هو الحال في الإنفاق الخاص. لذلك تتجه الدولة إلى توجيه الإنفاق نحو القطاعات والخدمات التي تحقق منافع اقتصادية واجتماعية وتنموية للدولة وللمجتمع ككل، مثل الأمن، والدفاع، والصحة والتعليم وتحسين الخدمات العامة (عصفور2022; البسام، 2022).

2.1.2. هيكل الانفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية

يقصد بهيكل الإنفاق الحكومي الكيفية التي يتم من خلالها توزيع الموارد المالية العامة بين القطاعات والأنشطة المختلفة وفقاً لأولويات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية. ففي المملكة العربية السعودية، شهد هيكل الإنفاق الحكومي فيها تطور ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والتنموية المرتبطة برؤية المملكة 2030. حيث ركزت على تنويع الاقتصاد ورفع كفاءة الإنفاق وتعزيز الاستدامة المالية والتنموية. وقد انعكس ذلك على طبيعة توزيع الإنفاق العام بين القطاعات المختلفة، حيث اتجهت الدولة إلى زيادة الاهتمام بالقطاعات الخدمية ذات الأثر طويل الأجل مثل التعليم والصحة والبنية التحتية والحماية الاجتماعية والبيئة والبرامج المرتبطة بتحسين جودة الحياة. وهذا ما أكده البسام (2022)، بأن هيكل الإنفاق الحكومي يرتبط بطبيعة النظام المالي والأهداف التنموية للدولة، لذلك تختلف أنماط توزيع المصروفات العامة بين الدول وفقاً لاختلاف أولوياتها ومتطلباتها التنموية (البسام، 2022).

جدول (1): قطاعات الإنفاق الحكومي في المملكة

القطاع	فعلي 2024	ميزانية 2025	توقعات 2025	التغير السنوي* (فعلي 2024 – توقعات 2025)
الإدارة العامة	54	44	50	-6.5%

العسكري	237	272	239	1.1%
الأمن والمناطق الإدارية	127	121	123	-3.1%
الخدمات البلدية	116	65	91	-21.7%
التعليم	204	201	199	-2.3%
الصحة والتنمية الاجتماعية	273	260	269	-1.4%
الموارد الاقتصادية	93	87	90	-2.5%
التجهيزات الأساسية والنقل	44	42	41	-7.6%
البنود العامة	228	192	234	2.7%
المجموع	**1,375**	**1,285**	**1,336**	**-2.8%**

الوحدة :مليار ريال ما لم يُذكر غير ذلك.

*نسب التغير السنوي تعتمد على كامل إجمالي القيم.

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب علامة عشرية.

المصدر: بيان الميزانية العامة 2026م

جدول (1) يستعرض هيكل الإنفاق الحكومي في المملكة، حيث يتضح طبيعة توزيع الإنفاق بين القطاعات المختلفة وفقاً لأولويات الدولة التنموية والخدمة. ويتضح أن قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية استحوذ على أكبر مخصصات الإنفاق بميزانية 2025 حيث بلغت 260 مليار ريال، يله القطاع العسكري بمبلغ 272 مليار ريال، ثم قطاع التعليم الذي بلغت مخصصاته 201 مليار ريال. كما شملت المخصصات قطاعات أخرى مثل الموارد الاقتصادية والخدمات البلدية والتجهيزات الأساسية والنقل والأمن والمناطق الإدارية والإدارة العامة. ويعكس هذا التوزيع توجهات السياسة المالية لدى المملكة ومدى اهتمام الحكومة بالموازنة بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 الرامية إلى تعزيز جودة الحياة ورفع كفاءة الإنفاق وتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تؤكد دراسات عديدة وجود ارتباط بين هيكل الإنفاق الحكومي وتحسن مؤشرات التنمية المستدامة، خاصة في القطاعات المرتبطة بالتعليم والصحة والبيئة. وهذا ما أكده تقرير التنمية المستدامة لعام 2023 م، بأن أهداف التنمية المستدامة هي في جوهرها أجندة استثمارية تتطلب تغير في أنماط الإنفاق وليس فقط في زيادة حجمه (Sachs et al., 2023).

2.2. التنمية المستدامة:

1.2.2. المفهوم والأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة

يعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة نسبياً في الفكر التنموي، وقد ظهر نتيجة تزايد الاهتمام العالمي بالمشكلات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن أنماط النمو التقليدية غير المتوازنة. فظهر مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة بصورة رسمية في منشور أصدره الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة عام 1980، إلا أن انتشاره الواسع لم يتحقق إلا بعد صدور تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة عام 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك "Our Common Future"، والمعروف أيضاً باسم "تقرير برونتلاند" نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج آنذاك غروهارلم برونتلاند التي أشرفت على أعمال اللجنة. وقد قدم التقرير التعريف الأكثر شيوعاً للتنمية المستدامة، حيث عرفها بأنها: " تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"(WCED, 1987). ويرى أبو النصر ومحمد (2017) أن التنمية المستدامة تمثل عملية تنموية تقوم على مبادئ الاستمرارية والعدالة والتوازن والتكامل، مع مراعاة الأبعاد البيئية في مختلف المشروعات والأنشطة التنموية، بما يضمن عدم

الإضرار بالجيل القادم مقابل إفادة الجيل الحاضر. كما توضح وهيبة (2017) أن التنمية المستدامة تتسم بالشمولية لارتباطها بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتسعى إلى تحقيق أهداف محددة من خلال معالجة مختلف جوانب الحياة. من خلال ما سبق، يلاحظ أن تعريف التنمية المستدامة يركز ضمنياً على فكرتين محوريتين، تتمثل الأولى في تلبية الحاجات الأساسية للإنسان، خاصة احتياجات الفئات الأكثر احتياجاً، في حين تتمثل الفكرة الثانية في محدودية الموارد والقيود التي تفرضها القدرة البيئية والتكنولوجية على استدامة التنمية مستقبلاً.

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من الأبعاد المترابطة التي تعمل بصورة تكاملية لتحقيق التنمية على المدى الطويل. حيث تتمثل الأبعاد الرئيسة للتنمية المستدامة (الطاهر,2013) كما يلي:

- *البعد الاقتصادي:* ويعنى بتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ورفع مستويات الرفاه وتحسين كفاءة استخدام الموارد بما يسهم في تلبية احتياجات الأفراد الحالية والمستقبلية.
- *البعد الاجتماعي:* يركز على الإنسان بوصفه محور التنمية وغايتها الأساسية، من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية، والحد من الفقر، وتوفير الخدمات الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية، وتمكين الأفراد من المشاركة الفاعلة في المجتمع.
- *البعد البيئي:* فيهتم بالحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية النظم البيئية والحد من التلوث والاستنزاف المفرط للموارد، بما يضمن استدامتها للأجيال القادمة.

كما تشير بعض الأدبيات إلى أهمية البعدين التكنولوجي والمؤسساتي بوصفهما عوامل مساندة للتنمية المستدامة، حيث تسهم التكنولوجيا في رفع كفاءة الإنتاج وترشيد استخدام الموارد وتبني حلول أكثر ملاءمة للبيئة، بينما يؤدي وجود مؤسسات فعالة وحوكمة رشيدة إلى تعزيز كفاءة إدارة الموارد وتنفيذ السياسات التنموية (نوفل وآخرون، 2022). إلا أن هذه الأبعاد تظل مرتبطة بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتسهم في دعمها وتحقيق التكامل فيما بينها. وتؤكد الأدبيات أن نجاح التنمية المستدامة يتطلب تحقيق التوازن بين هذه الأبعاد المختلفة، إذ إن التركيز على أحدها دون الآخر قد يؤدي إلى اختلال العملية التنموية وعدم استدامتها على المدى الطويل. وتؤكد وهيبة (2017) أن التنمية المستدامة تختلف أولوياتها وخصائصها باختلاف ظروف الدول واحتياجاتها، مع ضرورة تحقيق التكامل والترابط بين أهدافها بما يضمن التوازن بين متطلبات التنمية خلال فترة زمنية محددة.

2.2.2 أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها

اعتمد قادة الدول والحكومات في عام 2015م في قمة تاريخية بمقر الأمم المتحدة بنيويورك أجندة وأهداف التنمية المستدامة 2030. حيث تضمنت سبعة عشر هدف تشمل مجالات متعددة مثل التعليم، والصحة، والفقر، والطاقة، والمياه، والعمل المناخي، والنمو الاقتصادي، وجودة الحياة. تمثل هذه الأهداف إطار عالمي للتنمية تهدف لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع، وتتسم بارتفاع مستوى طموحها، واتساع نطاقها وطبيعتها المتكاملة غير القابلة للتجزئة، وصممت لتحدث توازن هيكلي بين أبعاد التنمية المستدامة الرئيسية، البعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي. فتسعى تلك الأهداف إلى استكمال مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية وإنجاز مالم يتحقق في إطارها، بهدف التصدي للتحديات العالمية الراهنة والأكثر إلحاحاً من خلال العمل على القضاء على الفقر وحماية البيئة وتنمية الموارد البشرية وتعزيز رفاهية المجتمعات بحلول عام 2030م.

تعد مؤشرات التنمية المستدامة من الأدوات الأساسية المستخدمة في قياس مدى تقدم الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تساعد في تقييم الأداء التنموي ورصد التغيرات في أبعاد التنمية المتعددة عبر الزمن. بالتالي، فإن قياسها لا يقتصر على مؤشر واحد، بل يعتمد على مجموعة متنوعة من المؤشرات التي تعكس التطور في تلك الأبعاد. فقد طورت الأمم المتحدة 248 مؤشر عالمي لمتابعة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتختلف هذه المؤشرات بحسب طبيعة كل هدف ومجال قياسه.

فمن أبرز المؤشرات المستخدمة في قياس التنمية المستدامة مؤشر التنمية المستدامة (SDG Index)، وهو مؤشر مركب يقيس أداء الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة شاملة، من خلال تجميع عدد كبير من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مؤشر واحد. ويستخدم هذا المؤشر على نطاق واسع في المقارنات الدولية وتحليل الاتجاهات التنموية بين الدول وعبر الفترات الزمنية المختلفة.

تعتمد الدول والمؤسسات الدولية على عدد من المؤشرات لرصد التقدم التنموي وتقييم أثر السياسات العامة على التنمية المستدامة. حيث تستخدم المؤشرات القطاعية لقياس الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة بصورة أكثر تفصيلًا، مثل مؤشرات التعليم والصحة والبيئة، حيث تساعد هذه المؤشرات في تحليل أثر السياسات العامة والإنفاق الحكومي على كل قطاع بصورة مستقلة. وفي السياق السعودي، تم تحديد مجوعة من المؤشرات الرئيسة التي تعكس مضمون كل هدف وتستخدم لقياس مستوى التقدم المحرز في تحقيقه. يوضح الجدول (2) أهداف التنمية المستدامة وأمثلة على المؤشرات المستخدمة لقياس كل هدف، استناداً على تقرير "التقدم المحرز لأهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية 2024" (الهيئة العامة للإحصاء، 2024).

جدول (2): أهداف التنمية المستدامة وأمثلة على مؤشرات القياس

الهدف	اسم الهدف	أمثلة على مؤشرات القياس
SDG 1	القضاء على الفقر	الحماية الاجتماعية، الوصول إلى الخدمات الأساسية، حقوق حيازة الأراضي
SDG 2	القضاء التام على الجوع	الأمن الغذائي، انتشار نقص التغذية، إنتاجية القطاع الزراعي
SDG 3	الصحة الجيدة والرفاه	وفيات الأمهات، وفيات الأطفال، متوسط العمر المتوقع
SDG 4	التعليم الجيد	معدلات الالتحاق، الكفاءة في القراءة والرياضيات، إتمام التعليم
SDG 5	المساواة بين الجنسين	مشاركة المرأة في المناصب القيادية، التمثيل السياسي والاقتصادي
SDG 6	المياه النظيفة والنظافة الصحية	الوصول لمياه الشرب الآمنة، خدمات الصرف الصحي
SDG 7	طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	الوصول للكهرباء، الاعتماد على الوقود النظيف، الطاقة المتجددة
SDG 8	العمل اللائق ونمو الاقتصاد	معدل البطالة، نمو الناتج المحلي للفرد، إنتاجية العمل
SDG 9	الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	الإنفاق على البحث والتطوير، براءات الاختراع، البنية التحتية
SDG 10	الحد من أوجه عدم المساواة	الشمول المالي، نمو دخل الفئات الأقل دخلاً
SDG 11	مدن ومجتمعات محلية مستدامة	الإسكان الملائم، النقل العام، إدارة النفايات
SDG 12	الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	إعادة التدوير، الحد من النفايات، كفاءة استخدام الموارد
SDG 13	العمل المناخي	سياسات التكيف المناخي، الحد من الانبعاثات
SDG 14	الحياة تحت الماء	حماية المناطق البحرية، استدامة الثروة السمكية
SDG 15	الحياة في البر	مكافحة التصحر، حماية التنوع الحيوي
SDG 16	السلام والعدل والمؤسسات القوية	الحوكمة، الشفافية، سيادة القانون
SDG 17	عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	التمويل التنموي، الشراكات الدولية، بناء القدرات الإحصائية

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً على تقرير الهيئة العامة للإحصاء 2024

ونظراً لتعدد مؤشرات التنمية المستدامة وتشعبها، تلجأ الدراسات التطبيقية عادة إلى اختيار مجموعة محددة من المؤشرات التي تتناسب مع أهداف الدراسة وطبيعة البيانات المتاحة. وفي ضوء طبيعة الدراسة الحالية، اعتمدت هذه الدراسة عددًا من المؤشرات التنموية المرتبطة بالقطاعات محل التحليل، وسيتم توضيحها بصورة تفصيلية ضمن منهجية الدراسة.

3.2.2. واقع التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية

حظيت التنمية المستدامة باهتمام كبير في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة، ولا سيما مع إطلاق رؤية المملكة 2030م التي تمثل الإطار الاستراتيجي للتنمية الوطنية. فقد أكد التقرير السنوي للاستدامة في المملكة العربية السعودية لعام 2024 الصادر من وزارة الاقتصاد والتخطيط، أن رؤية 2030م أسهمت في دمج أهداف التنمية المستدامة ضمن السياسات الوطنية والمبادرات الاستراتيجية، بما يعكس تبني المملكة نهج تنموي متكامل يوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما أشار التقرير إلى أن المملكة أصبحت من أسرع دول مجموعة العشرين تقدماً في مؤشرات التنمية المستدامة، وهو ما يعكس فاعلية الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية التي نفذت خلال السنوات الماضية (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2024).

كما أظهر الاستعراضات الطوعية الوطنية للمملكة للأعوام 2018 و2023 و2026 التطور النوعي في منهجية المملكة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث انتقل التركيز من إرساء القواعد والأسس إلى مرحلة قياس التقدم الفعلي وتوطين الأهداف وإطلاق المبادرات الكبرى، وصولاً إلى مرحلة تسريع التنفيذ وتعظيم الأثر. ويعد الاستعراض الطوعي الوطني الأول لعام 2018 المرجع المنهجي الشامل الأول للمملكة لإرساء خط أساس لمتابعة التقدم، حيث ركز بشكل تفصيلي على أهداف مختارة شملت المياه، والطاقة، والمدن المستدامة، والاستهلاك والإنتاج، والشراكات الدولية. كما أبرز منجزات نوعية مبكرة مثل إطلاق البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، فضلاً عن تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية عبر برامج مبتكرة مثل "حساب المواطن" لدعم الأسر ذات الدخل المنخفض (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2018). ويعكس ذلك توجه المملكة في هذه المرحلة نحو بناء الأسس المؤسسية والتنظيمية لمواءمة الخطط الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة وإرساء قاعدة مرجعية لمتابعة التقدم.

في المقابل، يأتي الاستعراض الطوعي الوطني الثاني لعام 2023 ليرصد التقدم المحرز في منتصف الطريق نحو عام 2030، حيث شهدت هذه المرحلة إطلاق العديد من المبادرات والبرامج الداعمة للتنمية المستدامة، مثل برنامج تنمية القدرات البشرية، وبرنامج جودة الحياة، ومبادرة السعودية الخضراء، ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر، إلى جانب برامج الاستدامة المالية والتحول الرقمي. علاوة على ذلك، استعرض التقرير تجربة استجابة المملكة الشاملة لجائحة كوفيد-2019 وكيفية توظيف الابتكار الرقمي لضمان استمرارية الخدمات الصحية والتعليمية (Ministry of Economy and Planning , 2023) . ويشير ذلك إلى انتقال المملكة من مرحلة المواءمة والتأسيس إلى مرحلة التنفيذ الفعلي ودمج أهداف التنمية المستدامة ضمن البرامج والمبادرات الوطنية، بما يعكس تطوراً في منهجية التخطيط والتنفيذ.

واستكمالًا لهذا المسار، جاء الاستعراض الطوعي الوطني الثالث لعام 2026 ليؤكد انتقال المملكة إلى مرحلة تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتعظيم أثرها، من خلال إطلاق "المخطط الوطني للتنمية المستدامة" لعام 2025 الذي يترجم أكثر من (90) موضوعاً تنموياً إلى تسع مهام وطنية ترتبط بأولويات رؤية المملكة 2030. كما أكد التقرير تكامل رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة ضمن إطار وطني موحد للتخطيط والتنفيذ، مع تعزيز دمج مبادئ الاستدامة في السياسات الاقتصادية والمالية، والارتقاء بالحوكمة، وجودة البيانات، والشراكات (Ministry of Economy and Planning , 2026). ويبرز هذا التوجه تطوراً في منهجية المملكة، حيث لم يعد التركيز مقتصراً على متابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بل أصبح موجهاً نحو تعظيم الأثر التنموي وربط الأولويات الوطنية بالمستهدفات الدولية، بما يدعم استدامة جهود التنمية خلال المرحلة المتبقية حتى عام 2030.

وعلى مستوى أهم القطاعات، على سبيل المثال لا الحصر، شهد قطاع التعليم في المملكة تقدماً ملحوظاً في مؤشرات التعليم والبحث والابتكار، حيث حقق الطلاب السعوديون 23 جائزة كبرى و4 جوائز خاصة في المعرض الدولي للعلوم والهندسة (ISEF)، كما تقدمت المملكة في 16 مؤشراً دولياً مرتبطاً بالتعليم والبحث والابتكار. وارتفع عدد الجامعات السعودية المدرجة في تصنيف التايمز للتأثير من 6 جامعات عام 2019م إلى 25 جامعة عام 2023م، مما يعكس تنامي الاهتمام بجودة التعليم والبحث العلمي وتعزيز التنافسية الدولية للجامعات السعودية (الضناوي، 2024). كما حققت المملكة تقدماً ملحوظاً في مجال الاستدامة البيئية من خلال مبادرة السعودية الخضراء، حيث أطلقت 77 مشروعاً تستهدف خفض الانبعاثات الكربونية واستعادة النظم البيئية وزيادة المناطق المحمية. وبحلول عام 2025م، تم زراعة أكثر من 115 مليون شجرة وتأهيل نحو 118 ألف هكتار من الأراضي المتدهورة. كما واصلت المملكة تطبيق نموذج الاقتصاد الدائري للكربون من خلال مشاريع احتجاز واستخدام وتخزين الكربون (CCUS)، بما يدعم جهود خفض الانبعاثات وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2024).

ومن خلال ما سبق، يتضح أن هذه الجهود أسهمت في تحقيق تقدم ملحوظ في عدد من المؤشرات التنموية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يعكس التزام المملكة بتحقيق تنمية شاملة ومستدامة تتوافق مع مستهدفات رؤية 2030 وأجندة التنمية المستدامة العالمية (الضناوي، 2024). وتؤكد المؤشرات الدولية هذا التقدم؛ إذ حصلت المملكة العربية السعودية على درجة بلغت (65.2) في مؤشر التنمية المستدامة لعام 2025، وجاءت في المرتبة (105) عالمياً، مما يشير إلى استمرار التقدم في مسار التنمية المستدامة مع بقاء فرص إضافية لتعزيز الأداء في بعض المؤشرات (Sachs et al., 2023).

3.2. النظريات المفسرة للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة

يعد تحديد الأطر النظرية المفسرة للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة خطوة مهمة لفهم كيفية انعكاس المخصصات المالية الحكومية على النتائج التنموية. ونظرًا لتعدد أبعاد التنمية المستدامة، استندت الدراسة إلى مجموعة من النظريات التي تفسر هذه العلاقة من زوايا مختلفة، حيث لا توجد نظرية واحدة تغطي جميع الأبعاد المستهدفة. وبناء على طبيعة الدراسة ومتغيراتها، تم الاعتماد على ثلاث نظريات رئيسة، وفيما يلي موجز تلك النظريات:

1.3.2. قانون واغنر (Wagner's Law)

يعد قانون واغنر من أبرز النظريات المفسرة لتطور الإنفاق الحكومي، وقد طرحه الاقتصادي الألماني أدولف واغنر (Adolph Wagner) في أواخر القرن التاسع عشر. ويفترض القانون أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي يؤدي إلى توسع وظائف الدولة وزيادة الطلب على الخدمات العامة، مما يترتب عليه ارتفاع الإنفاق الحكومي بمعدل يفوق معدل نمو الدخل القومي. ويرى واغنر أن توسع الأنشطة الحكومية وازدياد حصة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي ليس أمراً عشوائياً، بل هو استجابة حتمية عن التوسع الهيكلي والمؤسسي، فمع تطور الدولة واقتصاداتها، تزداد الحاجة إلى تنظيم العلاقات الاقتصادية، وضمان سيادة القانون، وتطوير البنية التحتية والمؤسسية لإدارة المجتمع (Peacock & Scott, 2000). فهذه النظرية تسهم في تفسير الدور المتزايد للإنفاق الحكومي في دعم القطاعات التنموية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2.3.2. نظرية رأس المال البشري (Human Capital Theory)

ترتكز نظرية رأس المال البشري على أن التعليم والصحة يمثلان استثماراً في الإنسان يسهم في رفع إنتاجيته وقدرته على المشاركة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وقد ارتبطت النظرية بالباحثين ثيودور شولتز (Theodore Schultz) وغاري بيكر (Gary Becker)، حيث أحدثت هذه النظرية تحولاً جذرياً في مفهوم الاستثمار العام (Becker, 1964). فأشارت النظرية إلى أن الإنفاق الحكومي الموجه نحو قطاعي التعليم والرعاية الصحية لا ينبغي تصنيفه كـ "نفقات استهلاكية أو أعباء مالية" على الموازنة العامة،

بل هو "استثمار استراتيجي طويل الأجل" في قدرات ومهارات وصحة الأفراد، والذين يمثلون الثروة الحقيقية ومحرك الاستدامة لأي دولة (Becker, 1964). وتفترض النظرية أن رفع كفاءة وجودة الإنفاق على قطاع التعليم يساهم في زيادة الإنتاجية الحدية للعمل، وتأهيل قوة عامة قادرة على استيعاب وتطوير التكنولوجيات الحديثة، وهو ما يتطابق مباشرة مع مستهدفات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (SDG-4). بالتوازي مع ذلك، فإن الإنفاق المستدام على الرعاية الصحية والطب الوقائي يؤدي إلى خفض معدلات المرض والوفيات، وإطالة العمر الإنتاجي الفردي، مما يحمي الأصول البشرية للدولة من التآكل ويحقق مستهدفات الهدف الثالث (SDG 3) المتعلق بالصحة والرفاه. بناء على ذلك، توفر نظرية رأس المال البشري عدسة تفسيرية هامة تنطلق منها الدراسة الحالية للتحقق من أثر الاستدامة؛ حيث يتوقع — في ضوء فرضياتها — أن ينعكس استمرار التدفقات المالية والمخصصات الموجهة لقطاعي الخدمات التعليمية والصحية في المملكة العربية السعودية على جودة المخرجات ونمو مؤشرات التنمية البشرية، وهو ما ستسعى الدراسة لتقصي دلالاته الإحصائية والتطبيقية في الفصول القادمة (Al-Sheikh, 2010).

3.3.2. فرضية منحنى كوزنتس البيئي (Environmental Kuznets Curve - EKC)

برزت هذه الفرضية في بداية تسعينيات القرن العشرين من خلال الدراسات التطبيقية التي أجراها كل من جروثمان وكروجر (Grossman & Krueger)وباحثين من البنك الدولي (Shafik & Bandyopadhyay, 1992) .وتفترض هذه الفرضية وجود علاقة غير خطية تأخذ شكل حرف (U) مقلوب بين مستويات التنمية الاقتصادية ومعدلات التلوث البيئي. حيث تمر العلاقة بين النمو والبيئة بمرحلتين رئيسيتين؛ في *المرحلة الأولى (مرحلة الصعود)* وفيها يرتفع معدل التلوث وتتزايد الانبعاثات الكربونية طردياً مع زيادة التنمية الاقتصادية والإنفاق الاستثماري التقليدي، حيث يكون التركيز منصباً نحو تحقيق نمو سريع ودون اعتبارات بيئية كافية. أما *في المرحلة الثانية (مرحلة الهبوط بعد نقطة التحول)* فحينما تصل الدولة إلى مستوى معين من النضج الاقتصادي والاستقرار المالي، يبدأ المنحنى في الانعكاس نحو الأسفل، حيث يزداد الوعي المجتمعي، وتتحول السياسة المالية للدولة نحو الإنفاق البيئي الموجه، ودعم ابتكارات التكنولوجيا النظيفة، وفرض المعايير البيئية الصارمة، مما يؤدي في النهاية إلى خفض معدلات التدهور البيئي والانبعاثات بالتوازي مع استمرار النمو. بناء على ذلك، توفر فرضية منحنى كوزنتس البيئي الإطار التفسيري الأكثر ملاءمة الذي تنطلق منه الدراسة الحالية؛ حيث يتوقع - في ضوء فرضياتها- أن يسهم الإنفاق الحكومي في قطاع الموارد الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية، من خلال توجيهه نحو مشروعات التحول الأخضر (مثل مبادرة السعودية الخضراء)، في دفع الاقتصاد الوطني للوصول إلى نقطة التحول التي ينخفض عندها حجم الانبعاثات الكربونية تدريجياً.

4.2. الدراسات السابقة:

يستعرض هذا الجزء الدراسات السابقة وفقاً لمدى ارتباطها بموضوع الدراسة وأبعادها الرئيسة، حيث تم البدء بالدراسات التي تناولت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة بصورة شمولية، ثم الانتقال إلى الدراسات التي ركزت على أبعاد محددة، مثل التعليم والصحة والبيئة. ويهدف هذا التصنيف إلى إبراز التطور في تناول موضوع الدراسة والانتقال من النتائج العامة إلى النتائج الأكثر تخصصاً، بما يسهم في بناء إطار معرفي متكامل يدعم تحليل النتائج وتفسيرها.

1.4.2. الدراسات التي تناولت الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة بصورة شمولية

تناولت دراسة (عبد المنعم والعقاد،2017) تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي وتطور مؤشرات التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (1991/1990–2015/2014)، وهدف هذا التحليل إلى تقييم تطور ودور الإنفاق الحكومي والاستثمار العام في دعم وتحسين عدد من مؤشرات التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية. بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى وجود دور مهم للإنفاق الحكومي في دعم التنمية المستدامة، خاصة من خلال الإنفاق الموجه للتعليم والصحة

والبنية الأساسية والاستثمار العام، حيث ساهم ذلك في تحسين عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، مثل النمو الاقتصادي ومعدلات التعليم والصحة. كما أشارت الدراسة إلى أن كفاءة تخصيص الإنفاق الحكومي تمثل عامل أساسي في تحقيق نتائج تنموية مستدامة، مع ضرورة إعادة توجيه الإنفاق نحو القطاعات الأكثر تأثيراً على التنمية المستدامة. هذا وقد أكدت الدراسة على أن زيادة حجم الإنفاق الحكومي لا يضمن تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية المستدامة، خاصة في ظل حدوث العديد من الصدمات الخارجية والاختلالات الداخلية التي تتطلب اتخاذ مجموعة واسعة من الإجراءات المكملة للإنفاق، التي من شأنها تقليل أوجه القصور المرتبطة بتلك الأحداث.

في حين تناولت دراسة (Osuji & Nwani, 2020) فاعلية إطار الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، حيث اعتمدت المنهج التحليلي الكمي باستخدام أسلوب الانحدار الذاتي المتجه (VAR) لتحليل بيانات ربع سنوية ممتدة بين عامي 2000 و2018. وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للإنفاق العام على مؤشرات التعليم والصحة، مقابل قصور واضح في معالجة فجوات الفقر والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، بالإضافة إلى انعكاساته السلبية على الاستدامة البيئية نتيجة زيادة الانبعاثات الكربونية؛ مما دفع الباحثين للتأكيد على ضرورة تفعيل الشراكات التنموية وتقوية الأطر المؤسسية لضمان توجيه النفقات نحو المسارات المستدامة.

وبدلاً من التحليل القياسي، اعتمدت دراسة (حسين،2026) على المنهج الكيفي بمراجعة السياسات والتقارير الرسمية، حيث تناولت الموضوع ذاته في العراق، وتوسعت الدراسة في الأبعاد لتشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والقانونية للإنفاق العام والتنمية المستدامة. وتوصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام يمثل أداة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال دعمه لقطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية والطاقة المتجددة، إلا أن فعاليته ما تزال تواجه تحديات تتعلق بضعف التخطيط الاستراتيجي، وارتفاع النفقات التشغيلية، وضعف كفاءة توزيع الموارد والحوكمة المالية. كما أكدت الدراسة أهمية توجيه الإنفاق نحو القطاعات التنموية والمشروعات البيئية لتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية.

وعلى مستوى الدول العربية، وقيمت دراسة (نور الهدى والمهدي، 2022) كفاءة النفقات العامة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دراسة مقارنة بين الدول العربية المصدرة للنفط وغير المصدرة له، وذلك في ظل تحديات محدودية الموارد المالية العامة وضرورة تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي. قارنت الدراسة مستويات الكفاءة بين تلك الدول محل الدراسة بالاعتماد على بيانات عام 2019م، بالإضافة إلى تحليل أثر الاعتماد على الإيرادات النفطية في كفاءة الإنفاق العام. وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع حجم الإنفاق العام لا يعني بالضرورة تحقيق كفاءة أعلى، فالعلاقة بينهم عكسية حيث يؤدي تضخم الإنفاق إلى زيادة الهدر وانخفاض الكفاءة، كما أظهرت النتائج أن متوسط كفاءة الإنفاق العام في الدول العربية غير المصدرة للنفط كان أعلى من نظيره في الدول المصدرة للنفط، وأن الاعتماد المرتفع على الإيرادات النفطية يؤثر سلباً في كفاءة الإنفاق العام وتحقيق التنمية المستدامة. فتؤكد الدراسة أن العبرة ليست حجم المخصصات المالية، بل بمدى توجيهها نحو القطاعات ذات الأثر التنموي المرتفع وكفاءة إدارتها.

أما على المستوى الدولي، بحثت دراسة (Nguyen & Ho, 2025) أثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة والدور المعدل للتطور المالي باستخدام بيانات جدولية شملت (45) دولة نامية خلال الفترة (2002-2023). في حين بحثت دراسة (Le et al., 2025) نفس العلاقة في 32 دولة من الأسواق الناشئة - وهي الفئة التي تنتمي إليها المملكة العربية السعودية- خلال الفترة (2002–2022) مع التركيز على الدور الوسيط لـ"جودة المؤسسات". وتوصلت الدراستان إلى وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة، حيث يتزايد قوة هذا الأثر في الدول ذات المستويات الأعلى من الاستدامة. كما أشارت النتائج إلى أن التطور المالي قد يحد من فاعلية الإنفاق الحكومي في حال غياب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية، مما يؤكد أن أثر الإنفاق العام لا يعتمد على حجمه فقط، بل يتأثر كذلك بالبيئة المؤسسية والمالية المحيطة. وهذا ما أكدته دراسة (Le et al., 2025) حيث أوضحت أن فاعلية هذا الأثر

ترتبط بدرجة كبيرة بجودة المؤسسات، حيث تسهم المؤسسات القوية في تحويل الإنفاق العام إلى نتائج إيجابية في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بينما قد يؤدي الإنفاق في ظل مؤسسات ضعيفة إلى نتائج عكسية أو هدر للموارد.

ومن منظور يركز على كفاءة إدارة المالية العامة، تناولت دراسة (Gaspar et al., 2019) المتطلبات التمويلية والسياسات المالية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تحليل عينة واسعة من الدول وتطوير إطار عمل لتقدير فجوات الإنفاق. حيث ركزت الدراسة على خمس قطاعات حيوية للتنمية المستدامة هي: التعليم، الصحة، البنية التحتية للطرق، الكهرباء، والمياه والصرف الصحي. وخلصت النتائج إلى أن تحقيق هذه الأهداف لا يتطلب زيادة الموارد المالية فحسب، بل يستلزم تبني استراتيجية متكاملة لرفع كفاءة الإنفاق العام وتعزيز الموارد المحلية، موكدة أن الاستثمار في رأس المال البشري (التعليم والصحة) هو الركيزة الأساسية لضمان نمو اقتصادي شامل ومستدام في الأمد البعيد. والسياق ذاته، بحثت دراسة (Kumar & Sayed, 2025) عن دور الممارسات الميزانية والمالية العامة في دعم أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية، حيث قيمت الدراسة كيفية صمود الميزانيات الوطنية أمام الأزمات الخارجية، مثل جائحة كوفيد-19، ومدى مواءمة الأنظمة المالية مع متطلبات التنمية. وخلصت النتائج إلى أن الأنظمة المالية الشفافة والخاضعة للمساءلة هي الضامن الأساسي لتحقيق الأهداف التنموية، مشددة على أن جودة الإنفاق وتوجيهه نحو قطاعات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية يفوق في أهميته حجم الإنفاق ذاته، مؤكدة ضرورة دمج أهداف التنمية المستدامة ضمن دورة إعداد وتنفيذ الميزانية العامة.

2.4.2. الدراسات التي تناولت الإنفاق الحكومي وأبعاد محددة من التنمية المستدامة

وعلى صعيد التركيز على أبعاد محددة للتنمية المستدامة، ركزت مجموعة من الدراسات الحديثة على تحليل أثر الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مع اختلاف البيئات الاقتصادية والمؤسسية التي أجريت فيها تلك الدراسات، حيث هدفت دراسة قابيل (2022) إلى اختبار طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بوصفه مؤشر يمثل التنمية المستدامة وذلك في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1980–2019). لتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والتحليل القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة (ARDL)، إلى جانب دالة كوب–دوجلاس، مع تطبيق اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك لتحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائياً بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة في كل من الأجل القصير والطويل، حيث يسهم ارتفاع الإنفاق الحكومي في زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، خاصة من خلال الإنفاق الموجه للبنية التحتية والاستثمار العام. كما أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وأن معامل تصحيح الخطأ كان سالباً ومعنوياً، مما يشير إلى قدرة النموذج على تصحيح الانحرافات قصيرة الأجل والعودة إلى التوازن طويل الأجل. وتتشابه هذه النتائج مع دراسة (يونس وخضير، 2018) المطبقة على العراق في تأكيدها الدور الإيجابي للإنفاق الحكومي في دعم التنمية المستدامة، حيث بينت الدراسة أن تحسين كفاءة توجيه الإنفاق نحو القطاعات الإنتاجية، مثل الزراعة والصناعة، يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية والتنمية المستدامة.

و باختلاف المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية، تناولت دراسة (الشتيوي والبصير،2023) أثر الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1990–2020)، كما بحثت دراسة Kumi et al., (2025) العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي المستدام في ألبانيا خلال الفترة (1997–2023)، من خلال تحليل أثر الإنفاق الحكومي على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية شملت نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتكوين رأس المال الإجمالي، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومعدلات البطالة. وتوصلت الدراستان إلى نتائج متقاربة؛ إذ أكدتا وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الإنفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية، حيث أسهم الإنفاق العام في تعزيز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ودعم النمو

الاقتصادي المستدام. كما أشارت دراسة (Kumi et al., 2025) إلى أن الإنفاق المخطط له بكفاءة يسهم في تعزيز المرونة الاقتصادية والحد من الأضرار البيئية وجذب الاستثمارات النوعية، في حين أظهرت دراسة (الشتيوي والبصير،2023) أن أثر الإنفاق الجاري كان أكبر من أثر الإنفاق الاستثماري، مع تباين تأثير المتغيرات السياسية بين الأجلين القصير والطويل.

في المقابل، توصلت دراسة (Abdulle, 2024) إلى نتائج مغايرة، حيث بحثت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الصومال خلال الفترة (1989–2021)، وأظهرت النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين إجمالي الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، بما يعكس ضعف كفاءة الإنفاق في ظل التحديات المؤسسية والأمنية. ومع ذلك، أثبتت الدراسة وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإنفاق والنمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن تأثير الإنفاق على النمو يعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة المؤسسات والبيئة الاقتصادية المحيطة.

وعلى مستوى البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، تناولت دراسة (بن عمورة وبن حسين، 2018) أثر الإنفاق العام على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة (2000–2015)، من خلال التركيز على التعليم والصحة باعتبارهما من أبرز المؤشرات المرتبطة بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة. كما بحثت دراسة (زين العابدين وآخرون، 2021) أثر الإنفاق الحكومي على نفس القطاعين في السودان خلال الفترة (1995–2015)، في حين حللت دراسة (Linhartová, 2021) أثر الإنفاق العام على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية في دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2007–2018). وتوصلت هذه الدراسات إلى نتائج متقاربة أكدت وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على مؤشرات التنمية البشرية والتنمية المستدامة، خاصة من خلال تحسين مخرجات التعليم وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي. مما يؤكد أهمية ترشيد الإنفاق العام وتحسين كفاءته لتحقيق نتائج تنموية أكثر استدامة، خاصة في القطاعات الاجتماعية المرتبطة بتنمية رأس المال البشري.

مع الإشارة إلى أن كفاءة الإنفاق تختلف باختلاف القطاع؛ حيث أظهرت النتائج أن قطاع التعليم كان الأكثر استجابة وتأثيراً مقارنة بالقطاعات الأخرى، مما يعكس فعالية السياسة المالية التوسعية في دعم القطاع التعليمي (بن عمورة وبن حسين، 2018). في حين أشارت بعض الدراسات إلى أن محدودية كفاءة الإنفاق أو ضعف حجمه قد يحد من الأثر التنموي المتوقع، لا سيما في القطاع الصحي. حيث أن حجم الإنفاق الحكومي في السودان ما يزال ضعيفًا وغير كافٍ لتحقيق مستويات مرتفعة من التنمية المستدامة (زين العابدين وآخرون، 2021). يستنتج هذه الدراسات أن الاستثمار الحكومي في رأس المال البشري هو المحرك الأساسي لتحقيق الرفاه الاجتماعي والنمو المستدام.

وفيما يتعلق بقطاع التعليم بشكل خاص، تناولت دراسة (باحمدان والديب ،2022) إلى تحليل دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990–2019)، كما بحثت دراسة (Altwijry & Abouelnour, 2026) دور الإنفاق الحكومي في تعزيز استدامة التعليم (SDG-4) في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991 - 2023). وأكدت الدراستان وجود علاقة طردية ومعنوية بين الإنفاق على التعليم ومؤشرات التنمية المستدامة، حيث أسهم الإنفاق التعليمي في دعم النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وتحسين مخرجات التعليم، كما أبرزت النتائج أهمية الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل. وأن التحول الهيكلي في الإنفاق منذ إطلاق رؤية 2030 ساهم بشكل ملموس في تحسين كفاءة المخرجات التعليمية بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالقطاع الصحي بوصفه أحد الأبعاد الاجتماعية الرئيسة للتنمية المستدامة، تناولت دراسة (غربي وكاوجة، 2023) أثر الإنفاق الصحي الحكومي على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1990–2020)، كما بحثت دراسة (عبد وآخرين، 2025) دور النفقات العامة في دعم القطاع الصحي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق خلال الفترة (2004–2022).

وتوصلت الدراستان إلى نتائج متقاربة أكدت وجود دور إيجابي للإنفاق الصحي في تحسين مؤشرات التنمية البشرية ودعم أهداف التنمية المستدامة، مع التأكيد على أن فعالية هذا الأثر ترتبط بكفاءة توجيه الإنفاق وحجم الموارد المخصصة للقطاع الصحي. الا أن وجد في العراق هيمنة النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية مما أسهم في اتساع الفجوة بين الاحتياجات الفعلية للخدمات الصحية ومتطلبات التنمية المخطط لها (عبد وآخرون، 2025).

وبالمثل أشارت (غربي وكاوجة، 2023) إلى وجود اختلال توازني في الأجل القصير، مما يعني أن أثر الإنفاق الصحي يظهر بصورة أوضح على المدى الطويل. ومن زاوية أوسع، ووضحت دراسة (Qadeer et al., 2022) انعكاسات جائحة (كوفيد-19) على أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي. وأظهرت أن الجائحة تسببت في تراجع ملحوظ في أهداف مكافحة الفقر، والصحة، والتعليم، والمساواة، مؤكدة أن استعادة المسار الصحيح تتطلب سياسات مالية مرنة واستثمارات حكومية مكثفة لتعزيز قدرة الأنظمة الصحية والاجتماعية على مواجهة الأزمات المستقبلية.

وأخيراً فيما يتعلق بالبعد البيئي للتنمية المستدامة، عرضت دراسة (نوفل وآخرون، 2022) أثر الإنفاق الحكومي على عدد من المؤشرات البيئية في الجزائر خلال الفترة (2000–2019)، من بينها انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ومساحة الغابات، وتوافر مياه الشرب، والطاقة المتجددة. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي في بعض المؤشرات البيئية، مثل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وزيادة مساحة الغابات، في حين أظهرت النتائج وجود آثار سلبية أو عكسية في بعض المؤشرات الأخرى، كاستهلاك الأسمدة والطاقة المتجددة، مما يشير إلى أن فعالية الإنفاق الحكومي البيئي ما تزال بحاجة إلى تحسين وتوجيه أكثر كفاءة نحو الاستدامة البيئية. حيث أكدت دراسة (Munir & Hafizi, 2026) أهمية التوسع في استخدام الطاقة المتجددة للحد من الانبعاثات الكربونية، مؤكدة على ضرورة التحول نحو السياسات المالية الخضراء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3.4.2. التعقيب على الدراسات السابقة

أسهمت الدراسات السابقة في بناء الأساس النظري والتطبيقي للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة، كما وفرت مؤشرات متنوعة لقياس الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. وقد أظهرت هذه الدراسات أهمية الإنفاق الحكومي بوصفه أداة رئيسة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التأكيد على دور كفاءة الإنفاق وجودة المؤسسات في تعزيز أثره التنموي.

وعلى الرغم من تنوع هذه الدراسات، فإن معظمها ركز على بعد واحد من أبعاد التنمية المستدامة أو على قطاع محدد مثل التعليم أو الصحة أو البيئة، في حين اتجهت بعض الدراسات إلى تناول العلاقة بصورة كلية دون تحليل تفصيلي لمساهمة القطاعات الحكومية المختلفة. كما اختلفت البيئات الاقتصادية والمؤسسية التي أجريت فيها تلك الدراسات، الأمر الذي يجعل من الضروري دراسة هذه العلاقة في سياق المملكة العربية السعودية في ضوء التحولات الاقتصادية والتنموية المرتبطة برؤية المملكة 2030. وبالتالي الفقرة التالية توضح موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة من حيث هدف الدراسة، ومنهج الدراسة والأداة المستخدمة، وأبرز ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

4.4.2. الفجوة البحثية

على الرغم من ثراء الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة، إلا أن الباحثة رصدت فجوة بحثية تتمثل في النقاط التالية:

- **الفجوة الموضوعية:** تفتقر المكتبة العربية والأجنبية – في حدود علم الباحثة – إلى دراسات تجمع بين القطاعات التالية (التعليم، والصحة والشؤون الاجتماعية، والبيئة) كحزمة متكاملة في دراسة واحدة تخصصية للمملكة العربية السعودية، حيث ركزت أغلب الدراسات السابقة على النمو الاقتصادي العام أو قطاع منفرد كالتعليم.

- **الفجوة الزمنية والمكانية:** هناك ندرة في الدراسات التي غطت العقد الأخير من التحول المالي في المملكة (2015-2025)، وهي الفترة التي شهدت إعادة هيكلة شاملة للميزانية العامة وتوجيهها نحو مستهدفات التنمية المستدامة بشكل مباشر وممنهج.
- **الفجوة المنهجية:** بينما اتجهت معظم الدراسات السابقة نحو التحليل القياسي لبيانات تاريخية قديمة، يسعى البحث الحالي لسد النقص من خلال المنهج الوصفي التحليلي المعمق الذي يربط بين الأرقام الفعلية للميزانية وبين مخرجات التنمية المستدامة المحققة على أرض الواقع، مما يعطي تفسير أكثر دقة لكيفية تأثير الإنفاق في ظل التوجهات الاستراتيجية الحديثة للمملكة.

فتتميز الدراسة الحالية بتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015–2025)، من خلال الجمع بين تحليل إجمالي الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية المستدامة على المستوى الكلي، وتحليل الإنفاق القطاعي في قطاعات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية والموارد الاقتصادية وربطه بمؤشرات تنموية تمثل الأبعاد الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وبذلك تسعى الدراسة إلى تقديم فهم أكثر شمولاً لطبيعة هذه العلاقة في السياق السعودي.

5.2. التجارب الدولية في مواءمة الإنفاق الحكومي مع أهداف التنمية المستدامة:

1.5.2. معايير اختيار التجارب الدولية

تمثل التجارب الدولية مصدر مهم للاستفادة من الممارسات الناجحة في توجيه الإنفاق الحكومي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ تتيح التعرف على السياسات والآليات التي أسهمت في تعزيز كفاءة استخدام الموارد العامة وتحقيق نتائج تنموية ملموسة. كما تساعد دراسة هذه التجارب على استكشاف العوامل المؤسسية والتنظيمية والمالية التي دعمت نجاحها، بما يسهم في استخلاص الدروس المستفادة وإمكانية توظيفها بما يتناسب مع السياق الوطني للمملكة العربية السعودية. وبناء على ذلك، تم اختيار ثلاث تجارب دولية رائدة وهي: سنغافورة، والنرويج، وكوريا الجنوبية. وتستند معايير اختيار هذه الدول تحديداً إلى المبررات التالية:

- **التنوع التنموي والهيكلي،** حيث تمثل النرويج نموذجاً لإدارة الموارد العامة في الاقتصادات المعتمدة على النفط وتحويلها إلى مكاسب تنموية وبيئية مستدامة وهو ما يتقاطع مع طبيعة الاقتصاد السعودي. بينما تجسد سنغافورة نموذج الاستثمار الفعال في رأس المال البشري من خلال التركيز على التعليم والصحة بوصفهما ركيزتين للتنمية. أما كوريا الجنوبية فتمثل نموذجاً للتحول نحو اقتصاد المعرفة عبر الاستثمار في التعليم والابتكار والتنمية الاجتماعية.
- **الريادة في مؤشرات الأمم المتحدة (SDGs)،** حيث تصنف هذه الدول ضمن المراكز الأولى عالمياً في مؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يجعل من أطر إنفاقها مرجعية علمية موثوقة. الجدول (3) يوضح رتبة الدولة ونتيجة المؤشر لعام 2026 م، (مرتبة حسب الأفضل)

جدول (3): رتبة الدول المختارة و معدل مؤشر التنمية المستدامة لها لعام 2026م

الدولة	المرتبة	نتيجة المؤشر
النرويج	7	82.72
كوريا الجنوبية	34	78.12
سنغافورة	69	71.54

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً على لوحة بيانات موقع المؤشر (https://dashboards.sdgindex.org/rankings/)

- **التميز في حوكمة المالية العامة،** تمتلك الدول الثلاث منظومات متقدمة في كفاءة الإنفاق، وحوكمة المشتريات الحكومية، وإدراج موازنات البرامج والأداء الموجه نحو النتائج التنموية (OECD, 2023).

ويتوقع أن تشكل هذه التجارب إضافة علمية وعملية للدراسة من خلال إبراز ممارسات متنوعة يمكن الاستفادة منها في تعزيز كفاءة وفاعلية المالية العامة في المملكة العربية السعودية. وفيما يلي تفصيل لكل دولة.

2.5.2. استعراض وتحليل التجارب الدولية

- **سنغافورة**

تمثل سنغافورة إحدى أبرز التجارب الدولية في توظيف الإنفاق الحكومي لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تمكنت خلال عقود قليلة من التحول من دولة محدودة الموارد الطبيعية إلى اقتصاد متقدم يعتمد على المعرفة ورأس المال البشري. وقد استند هذا التحول إلى تبني سياسات مالية ركزت على الاستثمار في التعليم والصحة والبنية التحتية، مع توجيه الإنفاق العام نحو أولويات تنموية طويلة المدى وتعزيز كفاءة الإدارة الحكومية (Quah, 2010; OECD, 2024).

وقد انعكست هذه السياسات على تحقيق نتائج تنموية ملموسة، حيث بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في سنغافورة أكثر من 83 عاماً، كما صنفت ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً وفق تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2025). كذلك حقق الطلبة السنغافوريون مراكز متقدمة في اختبارات PISA الدولية، بما يعكس فعالية نظام التعليم والاستثمار المستمر في رأس المال البشري (OECD, 2023). كما تتميز سنغافورة بكفاءة الإنفاق الصحي مقارنة بالعديد من الدول المتقدمة، حيث تحقق نتائج صحية مرتفعة مع الحفاظ على الانضباط المالي وكفاءة تخصيص الموارد العامة (OECD, 2023). وتتابع الحكومة السنغافورية مؤشرات الإنفاق على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، ضمن إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الوطنية (Singapore Department of Statistics, 2026).

ويلاحظ أن نجاح التجربة السنغافورية لم يكن قائمة على حجم الإنفاق فقط خاصة في القطاع التعليم والصحة، بل على كفاءة تخصيص الموارد وربطها بالنتائج التنموية. إذ تتميز سنغافورة بهيكل إنفاق عام يتسم بالانضباط المالي والتركيز على الكفاءة، حيث تحافظ الحكومة على مستويات إنفاق حكومي أقل نسبياً مقارنة بالعديد من الاقتصادات المتقدمة، مع توجيه الموارد نحو القطاعات ذات الأولوية التنموية (OECD, 2024). وفي قطاع التعليم، يرتبط التخطيط المالي الحكومي بتطوير رأس المال البشري وتعزيز جاهزية القوى العاملة لمتطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة، وهو ما انعكس في تحقيق الطلبة السنغافوريين نتائج متقدمة في الاختبارات الدولية مثل PISA (OECD, 2023). كما تعتمد الحكومة السنغافورية على ممارسات التخطيط القائم على النتائج وتقييم أداء البرامج الحكومية لضمان توجيه الموارد نحو المبادرات ذات القيمة التنموية الأعلى (Quah, 2010).

وعلى المستوى الاجتماعي، وجهت الحكومة السنغافورية جانباً من سياساتها العامة نحو تطوير الإسكان الحكومي بوصفه أحد مكونات التنمية الاجتماعية وتحسين جودة الحياة، حيث يمثل نظام الإسكان العام في سنغافورة نموذجاً يجمع بين توفير السكن، والتخطيط الحضري المتكامل، وتعزيز الاستدامة البيئية من خلال مبادرات المدن الخضراء. وقد أسهم هذا التوجه في دعم تحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة المتعلق ببناء مدن ومجتمعات محلية مستدامة (United Nations, 2023; Ministry of National Development Singapore, 2023). وبذلك توضح التجربة السنغافورية أن أثر الإنفاق الحكومي يرتبط بدرجة كبيرة بكفاءة التخصيص، وقدرة المؤسسات العامة على تحويل الموارد المالية إلى نتائج تنموية قابلة للقياس، وليس بحجم الإنفاق وحده.

- **النرويج**

تمثل النرويج نموذجاً متقدماً في إدارة الموارد العامة وتحويل العوائد النفطية إلى مكاسب تنموية مستدامة. وتكتسب هذه التجربة أهمية خاصة لوجود أوجه تشابه مع المملكة العربية السعودية من حيث اعتماد البلدين تاريخياً على الإيرادات النفطية بوصفها مصدراً رئيساً للدخل العام، وما يرتبط بذلك من تحديات تتعلق بتحقيق الاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي.

وقد تبنت النرويج نهجاً طويل الأجل في إدارة إيراداتها النفطية من خلال إنشاء الصندوق الحكومي العالمي للمعاشات التقاعدية (Government Pension Fund Global)، الذي يعد من أكبر الصناديق السيادية في العالم، بهدف استثمار العوائد النفطية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة. كما اعتمدت الحكومة النرويجية إطاراً مالياً يحد من الاعتماد المباشر على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق العام، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والحد من تقلبات أسعار النفط. كذلك تتبنى النرويج سياسات مالية تتسم بدرجة عالية من الشفافية والمساءلة، مع ربط الإنفاق بالأهداف التنموية طويلة المدى، الأمر الذي أسهم في تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية البشرية والاستدامة الاقتصادية والبيئية.

ففي إطار تحقيق التنمية المستدامة، وجهت النرويج الإنفاق الحكومي نحو دعم الخدمات العامة الأساسية، ولا سيما التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، حيث يمول الإنفاق العام منظومة رعاية صحية وتعليمية مجانية بالكامل وذات جودة فائقة، وينظر القانون النرويجي للإنفاق على هذين القطاعين بوصفه حقاً أساسياً للمواطنة وأداة لضمان التماسك الاجتماعي (OECD, 2024). كما يتم توجيه عائدات الاستثمار الحكومي لدعم شبكات الأمان الاجتماعي الشاملة، بما يضمن العدالة التوزيعية بين الأجيال.

وتبرز التجربة النرويجية في دمج الاعتبارات البيئية ضمن عملية إعداد الموازنة العامة من خلال تطبيق ممارسات الموازنة الخضراء، حيث تستخدم أدواتها لدعم القرارات المالية ومواءمة الإنفاق العام مع الأهداف المناخية. وتنص الإرشادات الرسمية على إجراء تحليل للتكاليف والمنافع البيئية للتدابير الحكومية قبل اتخاذ القرار النهائي، بما يضمن إدماج الآثار البيئية في عملية صنع القرار المالي (OECD, 2021). كما تشير أحدث تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن النرويج تعد من الدول الرائدة في تطبيق الموازنة الخضراء، من خلال استخدام أدوات مثل تقييمات الأثر البيئي وتحليل التكلفة والمنفعة البيئية لدمج الاعتبارات المناخية في إعداد الموازنة العامة (OECD, 2024).

وإلى جانب ذلك، توظف النرويج أدوات السياسة المالية لدعم التحول نحو الاقتصاد منخفض الكربون، إذ تعتمد على مزيج من الضرائب الكربونية والحوافز المالية لتشجيع استخدام المركبات الكهربائية والاستثمار في الطاقة النظيفة، إلى جانب التوسع التدريجي في تسعير الانبعاثات الكربونية (OECD, 2024). ويعكس ذلك تكامل السياسات المالية والبيئية في توجيه الإنفاق العام نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يشير إلى أن كفاءة تخصيص الموارد ودمج الاعتبارات البيئية في عملية إعداد الموازنة يمثلان عاملاً رئيساً في تعزيز الاستدامة، إلى جانب حجم الإنفاق الحكومي.

تشير هذه الممارسات إلى أن تحقيق التنمية المستدامة لا يعتمد على حجم الإنفاق الحكومي فحسب، وإنما يرتبط أيضاً بكفاءة تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

- **كوريا الجنوبية**

تمثل كوريا الجنوبية نموذجاً للتحول التنموي القائم على الاستثمار في التعليم والابتكار والتنمية الاجتماعية، حيث استطاعت الانتقال خلال عقود قليلة من دولة نامية إلى واحدة من أكبر الاقتصادات الصناعية والتقنية في العالم. وترتبط أهمية هذه التجربة بتركيزها على تنمية رأس المال البشري وتوظيف الإنفاق الحكومي لدعم التعليم والبحث والتطوير والابتكار، وهي مجالات تحظى بأولوية ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030. كما تبرز التجربة الكورية في نجاحها في توظيف السياسات الحكومية والإنفاق العام لتعزيز الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية وبناء اقتصاد قائم على المعرفة، مما يجعلها نموذجاً مهماً يمكن الاستفادة منه في دعم جهود المملكة الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز التنمية المستدامة.

وحرصت الحكومة الكورية على ربط السياسات التعليمية والبيئية باحتياجات التنمية الاقتصادية وسوق العمل، بما أسهم في رفع مستوى المهارات والإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الكوري. وفي هذا الإطار، وظفت الحكومة الإنفاق العام في تطوير

البنية التحتية الرقمية والتعليمية، بالتوازي مع دعم البحث والتطوير في مجالات التكنولوجيا المتقدمة والطاقة النظيفة، بهدف تعزيز الانتقال نحو اقتصاد قائم على المعرفة ومنخفض الكربون (Jones & Yoo, 2011; Kim & Thurbon, 2020). كما عززت الحكومة الكورية توجهها نحو دمج الاعتبارات البيئية ضمن عملية التخطيط المالي من خلال تطبيق ممارسات الموازنة الخضراء (Green Budgeting)، التي تهدف إلى ربط تخصيص الموارد العامة بالأهداف المناخية وتقييم مساهمة البرامج الحكومية في تحقيق التحول الأخضر (Kim & Cho, 2026).

كما توسع الإنفاق الحكومي في مجالات التحول الرقمي والخدمات العامة، حيث طورت كوريا الجنوبية نظاماً متكاملاً للمشتريات الحكومية الإلكترونية (KONEPS) أسهم في تعزيز شفافية عمليات الشراء الحكومي ورفع كفاءة إدارة الموارد العامة من خلال رقمنة الإجراءات وربط الجهات الحكومية بمنصة إلكترونية موحدة (OECD, 2016). كذلك ساعد توظيف التقنيات الرقمية والبيانات في تحسين تقديم الخدمات العامة وتعزيز قدرة الحكومة على إدارة البرامج الاجتماعية بكفاءة أكبر.

ومن جهة أخرى، تبنت كوريا الجنوبية خلال العقود الأخيرة سياسات للتحول الرقمي والابتكار والاقتصاد الأخضر من خلال الاستثمار في التقنيات المتقدمة والبحث العلمي والطاقة النظيفة. وعلى الرغم من الإنجازات الاقتصادية والصناعية التي حققتها، واجهت كوريا تحديات بيئية مرتبطة بارتفاع الانبعاثات الناتجة عن النمو الصناعي. واستجابة لذلك، أطلقت الحكومة الكورية مبادرة "الصفقة الخضراء الجديدة" (Green New Deal) عام 2020، والتي هدفت إلى توجيه الاستثمارات العامة نحو الطاقة المتجددة، والبنية التحتية الخضراء، والهيدروجين، والتقنيات منخفضة الكربون (Kim & Thurbon, 2020). وتعكس هذه التجربة أهمية توظيف الإنفاق العام كأداة لدعم التحول الاقتصادي والبيئي، حيث تشير إلى أن الاستثمار الحكومي في التعليم والابتكار والبحث والتطوير يمكن أن يسهم في تحسين المخرجات التنموية وتعزيز القدرة التنافسية على المدى الطويل.

تكشف التجارب الدولية السابقة أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة لا تتحدد بحجم الإنفاق في حد ذاته، وإنما بطبيعة توزيع الموارد العامة وتوجيهها نحو الأولويات التنموية. فقد أظهرت التجربة السنغافورية أهمية توجيه الإنفاق نحو تنمية رأس المال البشري وتحسين جودة الحياة، في حين أبرزت التجربة النرويجية دور توجيه العوائد العامة نحو تحقيق التنمية المستدامة ومراعاة حقوق الأجيال القادمة، بينما أوضحت التجربة الكورية الجنوبية أن الاستثمار في التعليم والابتكار والبحث والتطوير يمكن أن يسهم في دعم التحول الاقتصادي وتحسين المخرجات التنموية على المدى الطويل. وبذلك، تشير هذه التجارب إلى أن أثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة يرتبط بكيفية تخصيص الموارد العامة وتوجيهها بما يتلاءم مع الاحتياجات والأولويات التنموية لكل دولة، وليس بمجرد زيادة مستويات الإنفاق. وتشير هذه الممارسات إلى أن أثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة يرتبط بطبيعة تخصيص الموارد العامة وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأثر التنموي، وهو ما يمكن الاستفادة منه في دعم جهود المملكة لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

3. المنهجية:

1.3. منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، حيث أن هذا المنهج لا يكتفي بوصف الظاهرة أو العلاقة كما هي بالواقع فقط، إنما يتجاوز ذلك إلى تحليل البيانات واكتشاف العلاقات بهدف تفسيرها والوصول إلى استنتاجات فعالة تساهم في تطوير الواقع وتحسينه (العساف، 2003). ويستخدم هذا المنهج على نطاق واسع في الدراسات الإدارية والتنموية التي تسعى إلى وصف الظواهر وتحليل تطورها عبر الزمن بالاعتماد على البيانات والإحصاءات الرسمية. وقد أثبت هذا المنهج فعاليته في تفسير العلاقات بين المتغيرات واستخلاص النتائج في العديد من المجالات البحثية، ولاسيما في الدراسات الإدارية والتنموية. وتتيح هذه المنهجية وصف اتجاهات الإنفاق الحكومي ومؤشرات التنمية المستدامة وتحليل العلاقة بينهما خلال الفترة (2015–2025).

2.3. مصادر البيانات:

استندت الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة من الجهات الرسمية المحلية والدولية، حيث تم الحصول على بيانات الأداء الفعلي للإنفاق العام والإنفاق القطاعي من منصة البنك المركزي السعودي للبيانات المفتوحة خلال الفترة (2015–2025). حيث تم اختيار هذه الفترة لكونها تتزامن مع بدء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ضمن أجندة الأمم المتحدة 2030 اعتباراً من عام 2015، كما تشمل هذه الفترة مرحلة التحولات الاقتصادية والتنموية في المملكة المرتبطة بإطلاق رؤية 2030، مما يتيح رصد تطور الإنفاق الحكومي وتحليل علاقته بمؤشرات التنمية المستدامة خلال هذه المرحلة. وقد انتهت الفترة الزمنية للدراسة بعام 2025 لكونه أحدث عام توافرت له البيانات الرسمية المنشورة وقت إجراء الدراسة.

أما فيما يتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة، فقد تم الحصول عليها من عدد من المصادر الدولية والرسمية، حيث تم استخدام مؤشر التنمية المستدامة (SDG Index) لقياس الأداء التنموي الكلي، إضافة إلى مجموعة من المؤشرات القطاعية المرتبطة بالتعليم والصحة والبيئة، وهي نسبة الالتحاق بالتعليم العالي، ومتوسط العمر المتوقع، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وذلك بالاعتماد على بيانات البنك الدولي والهيئة العامة للإحصاء وبعض قواعد البيانات الدولية ذات الصلة. كما تم الاستعانة بالتقارير الطوعية الوطنية للمملكة العربية السعودية الصادرة من وزارة الاقتصاد والتخطيط في الأعوام 2018 و2023 و2026، وبعض التقارير الحكومية والدولية ذات الصلة بالتنمية المستدامة.

3.3. أسلوب تحليل البيانات:

اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي المقارن وتحليل الاتجاهات (Trend Analysis) لتحليل البيانات خلال الفترة (2015–2025) وذلك من خلال تتبع التغيرات التي طرأت على متغيرات الدراسة ورصد اتجاهاتها عبر الزمن. ويهدف هذا الأسلوب إلى وصف الأنماط العامة للبيانات وتحليل تطورها وتفسيرها بما يسهم في فهم العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة. ولتحقيق ذلك تم استخدام الجداول الإحصائية والرسوم البيانية لعرض البيانات وتوضيح اتجاهاتها، ومن ثم تفسير النتائج في ضوء الأدبيات والتجارب الدولية والإطار النظري للدراسة.

واستناداً إلى أهداف الدراسة وطبيعة البيانات المتاحة، تم قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة على مستويين:

- **المستوى الكلي**، يتمثل المتغير المستقل في إجمالي الإنفاق الحكومي، والمتغير التابع هو مؤشر التنمية المستدامة (SDG Index). حيث تم اختيار مؤشر التنمية المستدامة (SDG Index) لقياس مستوى التقدم التنموي الكلي للمملكة، لكونه مؤشراً مركباً يجمع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.
- **المستوى القطاعي**، ويهدف هذا المستوى إلى تقديم تحليل أكثر تفصيلًا لطبيعة العلاقة بين هيكل الإنفاق العام وبعض أبعاد التنمية المستدامة، وذلك لأن التحليل الكلي وحده قد لا يظهر الفروقات القطاعية أو طبيعة التغيرات المرتبطة بكل قطاع على حدة. بناء على ذلك، تم استخدام نسبة الإنفاق القطاعي من إجمالي الإنفاق العام، إلى جانب مؤشرات تنموية مرتبطة بكل قطاع.

ويجدر الإشارة أنه نظراً لتعدد القطاعات محل الدراسة، فقد تم تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والمؤشر التنموي المرتبط بكل قطاع بصورة مستقلة، دون افتراض وجود تداخل في تأثير القطاعات الأخرى، وذلك بهدف تجنب الخلط بين الآثار المحتملة للقطاعات المختلفة والتركيز على وصف اتجاه العلاقة الخاصة بكل قطاع على حدة، بما يتناسب مع طبيعة المنهج الوصفي وتحليل الاتجاهات المعتمد في الدراسة.

4.3. متغيرات الدراسة ومؤشرات القياس:

نظراً لتعدد أهداف التنمية المستدامة وتشعبها -الجدول (2) - فقد جرى تصنيفها في هذه الدراسة وفق التصنيف القطاعي الرسمي

الوارد في هيكل الإنفاق الحكومي بالميزانية العامة للمملكة العربية السعودية، فتم تحديد البنود الأكثر ارتباطاً بأبعاد التنمية المستدامة الثلاث وهي: التعليم، والصحة والتنمية الاجتماعية، والموارد الاقتصادية. فيلاحظ أنه تم دمج قطاعي الصحة والتنمية الاجتماعية ضمن محور واحد، وذلك لورودهما بصورة موحدة في التقارير المالية الرسمية خلال عدد من سنوات الدراسة - جدول (1) -. تم اختيار الإنفاق على قطاع الموارد الاقتصادية لتمثيل البعد البيئي في الدراسة، لارتباطه المباشر بالجهات والبرامج المعنية بحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، إضافة إلى تضمينه مبادرات مرتبطة باستدامة الموارد المائية وتنمية الغطاء النباتي، مما يجعله من أكثر بنود الإنفاق الحكومي ملاءمة لقياس التوجه البيئي للدولة.

بناء على ذلك، فقد تم اختيار معدل الالتحاق بالتعليم العالي لتمثيل البعد التعليمي، ومتوسط العمر المتوقع لتمثيل البعد الصحي والاجتماعي، في حين تم استخدام مؤشر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد لتمثيل البعد البيئي، وذلك لارتباط هذه المؤشرات المباشر بالقطاعات محل الدراسة وتوافر بياناتها بصورة منتظمة خلال فترة الدراسة. ويوضح الجدول (4) متغيرات الدراسة على المستويين الكلي والقطاعي، والمؤشر الذي يمثل كل متغير تابع، وتعريف لتلك مؤشرات.

جدول (4): متغيرات الدراسة على المستويين الكلي والقطاعي، و المؤشرات التي تمثل كل بعد و تعريفها

مستوى التحليل	القطاع	المتغير المستقل (الإنفاق)	المتغير التابع (التنمية المستدامة)	تعريف المؤشر
المستوى الكلي		إجمالي الإنفاق الحكومي	مؤشر التنمية المستدامة (SDG Index)	مؤشر مركب يعكس الأداء العام للدولة في عدد من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،
المستوى القطاعي	التعليم	نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي	معدل الالتحاق بالتعليم العالي	هو نسبة إجمالي عدد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي، بغض النظر عن أعمارهم، إلى عدد السكان في الفئة العمرية الرسمية المقابلة لهذه المرحلة التعليمية. هو نسبة إجمالي عدد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي، بغض النظر عن أعمارهم، إلى عدد السكان في الفئة العمرية الرسمية المقابلة لهذه المرحلة التعليمية.
	الصحة والتنمية الاجتماعية	نسبة الإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية من إجمالي الإنفاق الحكومي	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	يشير إلى عدد السنوات التي سيعيشها الطفل المولود إذا ظلت أنماط الوفيات السائدة في وقت ميلاده على ماهي عليه طيلة حياته.
	البيئة	نسبة الإنفاق على الموارد الاقتصادية من إجمالي الإنفاق الحكومي	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد	هي متوسط كمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الأنشطة البشرية لكل فرد في الدولة خلال سنة معينة.

المصدر: من إعداد الباحثة

4. تحليل النتائج:

يتناول هذا الجزء تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015–2025)، وذلك من خلال تحليل اتجاهات متغيرات الدراسة على المستوى الكلي والقطاعي. ويهدف التحليل إلى استكشاف مدى توافق تطور الإنفاق الحكومي مع تطور مؤشرات التنمية المستدامة، وصولا إلى استخلاص النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها.

1.4. التحليل على المستوى الكلي:

جدول (5): تطور الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015-2025)

السنة	إجمالي الإنفاق الحكومي (الوحدة مليون ريال)	مؤشر التنمية المستدامة (SDG Index)
2015	975000	56.66
2016	830513	57.23
2017	929997	57.91
2018	1079467	59.01
2019	1059445	59.62
2020	1075734	61.14
2021	1038933	61.89
2022	1164309	61.88
2023	1293236	62.79
2024	1374720	64.9
2025	1388432	65.2

المرجع: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على بيانات البنك المركزي السعودي وهيئة الأمم المتحدة

من خلال الجدول (5) السابق يتضح ما يلي:

- **اتجاه إجمالي الإنفاق الحكومي**

يتضح من الجدول (5) أن إجمالي الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية شهد اتجاه تصاعدي خلال الفترة (2015–2025)، رغم وجود بعض التذبذبات خلال السنوات الأولى للدراسة. ففي عام 2016 تراجع الإنفاق من 975,000 مليون ريال عام 2015 إلى 830,513 مليون ريال عام 2016، كما ظهر انخفاض آخر أقل حدة في 2021، حيث انخفض الإنفاق من 1,075,734 مليون ريال عام 2020 إلى 1,038,933 مليون ريال عام 2021. قبل أن يعاود الارتفاع تدريجياً ليصل إلى 1,388,432 مليون ريال عام 2025. ويعكس ذلك التوسع التدريجي في الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة، خاصة في السنوات الأخيرة.

- **اتجاه مؤشر التنمية المستدامة**

يظهر مؤشر التنمية المستدامة اتجاه تصاعدي واضح خلال معظم فترة الدراسة، حيث ارتفع من 56.66 درجة عام 2015 إلى 65.20 درجة عام 2025. وخلال ذلك سجل انخفاض طفيف جداً في عام 2022، حيث تراجع من 61.89 درجة عام 2021 إلى 61.88 درجة عام 2022، وهو تراجع محدود لا يغير من الاتجاه التصاعدي العام للمؤشر. فيتضح أن المؤشر واصل تحسنه بصورة شبه مستمرة، مع تسجيل ارتفاعات متتالية خلال معظم سنوات الدراسة، مما يشير إلى تقدم المملكة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ISSN: 2706-6495

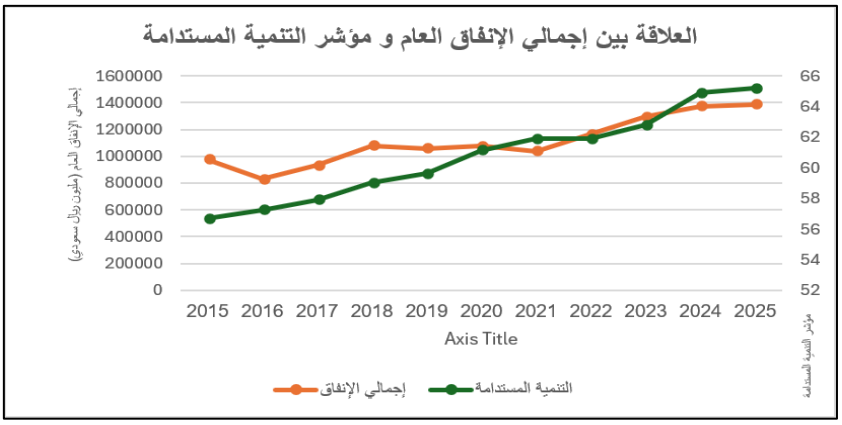

الشكل (2): العلاقة بين إجمالي الإنفاق العام ومؤشر التنمية المستدامة، من إعداد الباحثة

- **العلاقة بين إجمالي الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية المستدامة**

بمقارنة اتجاه المتغيرين، يلاحظ من خلال الشكل (2) وجود توافق عام بين المسارين خلال فترة الدراسة؛ فمع الاتجاه التصاعدي لإجمالي الإنفاق الحكومي ارتفع مؤشر التنمية المستدامة بصورة تدريجية. وعلى الرغم من وجود بعض التذبذبات قصيرة الأجل في مستويات الإنفاق خلال بعض السنوات، فإن المؤشر واصل التحسن على المدى الطويل، فلم تؤثر هذه التذبذبات على الاتجاه العام الصاعد لكل من الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية المستدامة خلال فترة الدراسة. مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية عامة بين التوسع في الإنفاق الحكومي والتقدم في مؤشرات التنمية المستدامة خلال الفترة (2015–2025). بما يعكس مساهمة الإنفاق الحكومي في دعم التقدم التنموي وتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة. مع الإشارة إلى أن تحسن المؤشر التنموي اتسم بدرجة أكبر من الاستقرار مقارنة بتذبذب الإنفاق في بعض السنوات.

2.4. التحليل على المستوى القطاعي:

- **تحليل اتجاهات الإنفاق الحكومي على القطاعات محل الدراسة**

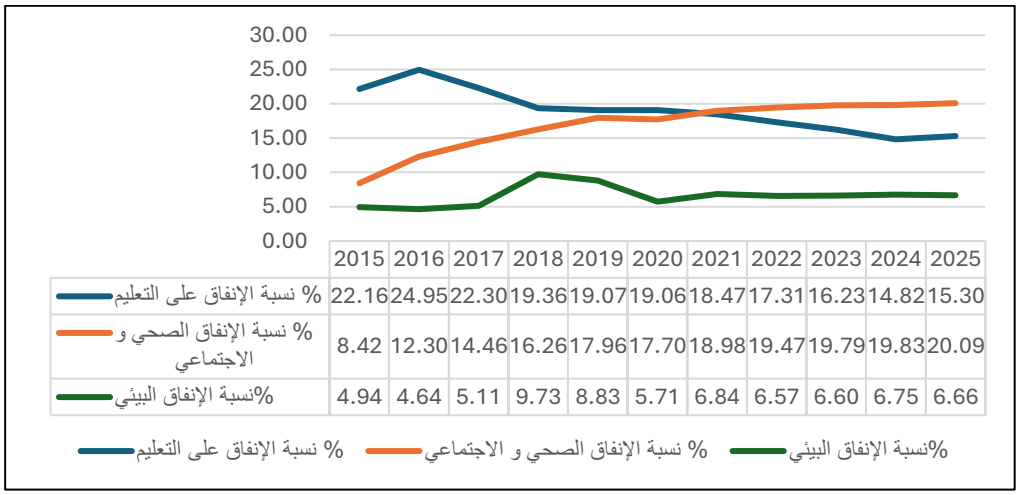

الشكل (3): اتجاه الإنفاق الحكومي على القطاعات محل الدراسة، من إعداد الباحثة

من خلال الشكل (3) يمكن استخلاص ثلاث ملاحظات رئيسة:

- التعليم استحوذ على أكبر نصيب خلال معظم سنوات الدراسة، حيث يتضح أن التعليم كان القطاع الأعلى من حيث نسبة الإنفاق في بداية الفترة، حيث بلغت نسبته 22.16% عام 2015 وارتفعت إلى 24.95% عام 2016، ثم اتجهت للانخفاض التدريجي

حتى بلغت 15.30% عام 2025. ورغم احتفاظه بمكانة مهمة ضمن أولويات الإنفاق الحكومي، فإن وزنه النسبي شهد تراجع ملحوظ خلال فترة الدراسة.

- الصحة والتنمية الاجتماعية سجلت اتجاه تصاعدي بصورة مستمرة، حيث ارتفعت النسبة من 8.42% عام 2015 إلى 20.09% عام 2025، مما يعكس تزايد الاهتمام بالبرامج الصحية والاجتماعية خلال فترة الدراسة. كما تجاوزت نسبة الإنفاق على التعليم ابتداءً من عام 2021 تقريباً، لتصبح القطاع الأعلى بين القطاعات محل الدراسة في السنوات الأخيرة.
- القطاع البيئي شهد تذبذب نسبي، حيث سجل الإنفاق البيئي أدنى نسبة مقارنة بالقطاعين الآخرين طوال فترة الدراسة، إلا أنه شهد ارتفاع ملاحظ بين عامي 2017 و2018 ليصل إلى 9.73%، قبل أن يتراجع لاحقاً ويستقر حول 6–7% خلال معظم السنوات اللاحقة.

من خلال ما سبق، يتضح وجود تغير نسبي في أولويات الإنفاق، حيث تشير النتائج أن البيانات وجود تفاوت في اتجاهات الإنفاق بين القطاعات محل الدراسة؛ فبينما انخفض الوزن النسبي للإنفاق التعليمي، ارتفعت حصة الصحة والتنمية الاجتماعية بصورة مستمرة، في حين اتسم الإنفاق البيئي بالتذبذب والاستقرار النسبي عند مستويات أقل. ويعكس ذلك اختلاف أولويات التخصيص المالي خلال فترة الدراسة وفقاً للاحتياجات التنموية والبرامج الحكومية.

- **تحليل البعد التعليمي**

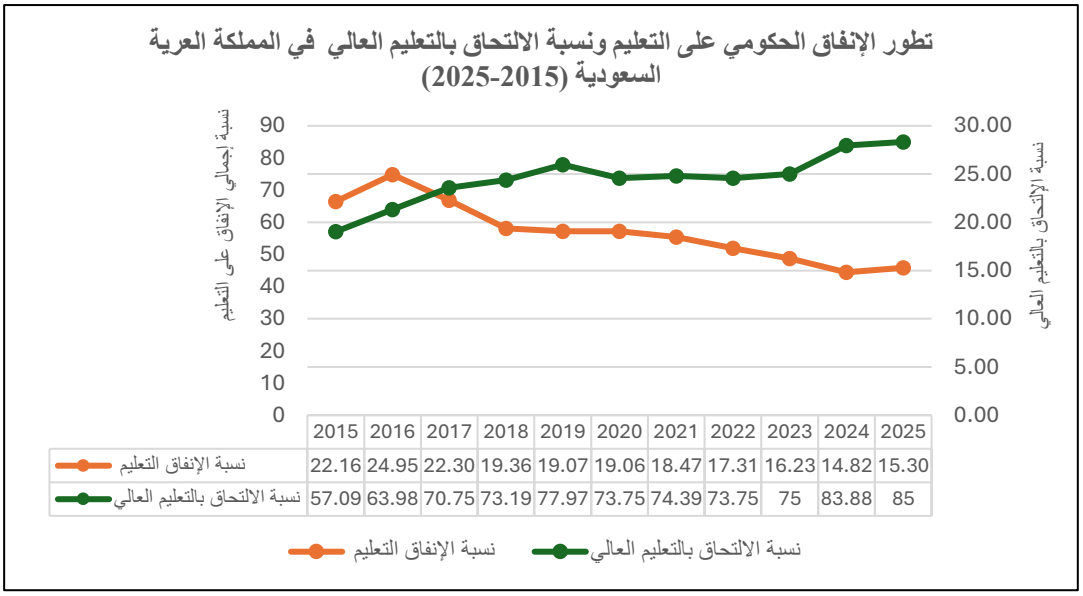

الشكل (4): تحليل بيانات البعد التعليمي، من إعداد الباحثة

يوضح الشكل (4) العلاقة بين نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم ومعدل الالتحاق بالتعليم العالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015–2025)، فيلاحظ أن معدل الالتحاق بالتعليم العالي اتجه نحو الارتفاع بصورة عامة من 57.09% عام 2015 إلى 85.00% عام 2025، رغ وجود بعض التذبذبات بين عامي 2019 و2023م. في حين اتجهت نسبة الإنفاق على التعليم نحو الانخفاض التدريجي خلال الفترة نفسها. وبمقارنة اتجاهي المتغيرين، يظهر أن مسارهم اتخذ اتجاهين متعاكسين خلال معظم سنوات الدراسة، إذ ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم العالي في الوقت الذي تراجعت فيه نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي. وبناء على ذلك، لا يظهر من خلال تحليل الاتجاهات وجود علاقة إيجابية مباشرة بين المتغيرين، بل تشير البيانات إلى وجود علاقة عكسية في الاتجاه العام خلال فترة الدراسة.

- **تحليل البعد الصحي والاجتماعي**

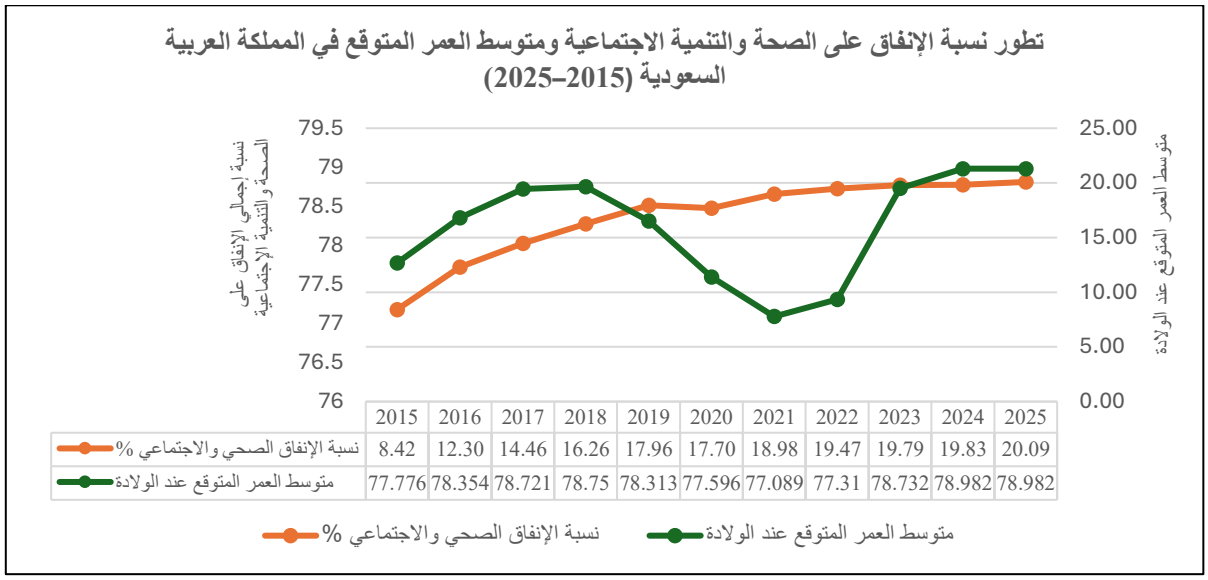

الشكل (5): تحليل بيانات البعد الصحي والاجتماعي، من إعداد الباحثة

يوضح الشكل (5) العلاقة بين نسبة الإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة خلال الفترة (2015–2025). ويلاحظ أن نسبة الإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية اتجهت نحو الارتفاع بصورة عامة، حيث ارتفعت من 8.42% عام 2015 إلى 20.09% عام 2025. كما شهد متوسط العمر المتوقع عند الولادة تحسن عام خلال الفترة نفسها، إذ ارتفع من 77.78 عام 2015 إلى 78.98 عام 2025، رغم تسجيل بعض التذبذبات خلال الأعوام 2019–2022م، حيث انخفض من 78.75 عام 2018 إلى 77.09 عام 2021، قبل أن يعاود الارتفاع تدريجياً خلال السنوات اللاحقة.

وبمقارنة اتجاه المتغيرين، يتضح وجود توافق عام بين مساريهما خلال معظم سنوات الدراسة، حيث ارتبط ارتفاع نسبة الإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية بارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة. وعليه، تشير نتائج تحليل الاتجاهات إلى وجود علاقة إيجابية عامة بين المتغيرين خلال فترة الدراسة.

- **تحليل البعد البيئي**

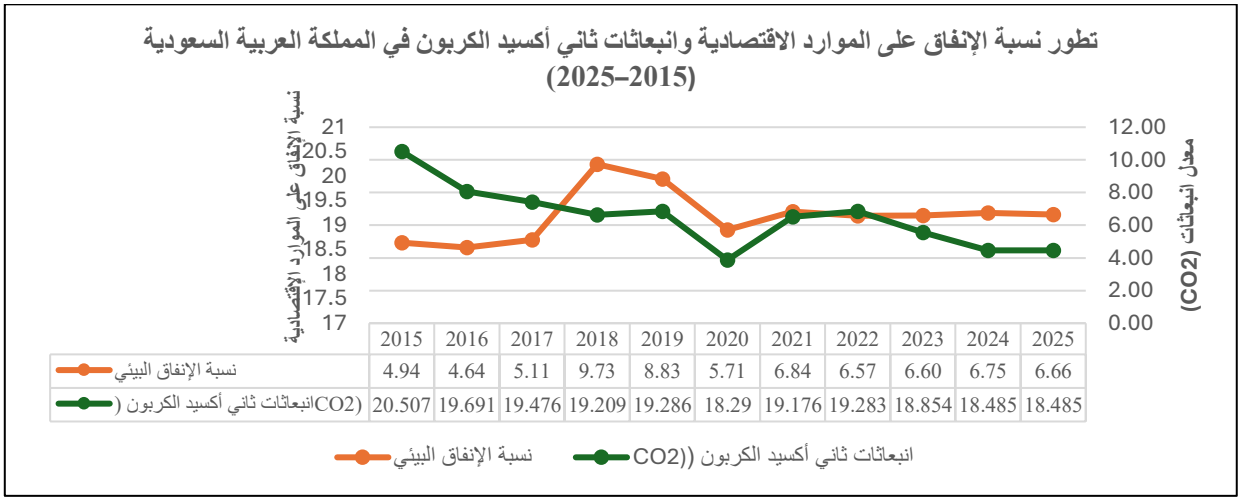

الشكل (6): تحليل بيانات البعد البيئي، من إعداد الباحثة

يوضح الشكل (6) العلاقة بين نسبة فنفاق على الموارد الاقتصادية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة (2015-2025م). ويلاحظ أن نسبة الإنفاق البيئي بدأت عند مستوى يقارب 5% من إجمالي الإنفاق العام في عام 2015، ثم شهدت ارتفاع تدريجي خلال السنوات اللاحقة، قبل أن تسجل أعلى مستوى لها في عام 2018 بما يقارب 10%. بعدها انخفضت إلى 5.71% عام 2020 قبل أن تستقر عند مستويات تراوحت بين 6% و7% خلال السنوات اللاحقة. وفي المقابل، اتجهت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بصورة عامة نحو الانخفاض الطفيف من 20.51 طن للفرد عام 2015 إلى حوالي 19 طن للفرد عام 2025م، تتخلل هذه الفترة ارتفاعات طفيفة.

ويلاحظ من خلال مقارنة اتجاه المتغيرين أنه كلما ارتفعت نسبة الإنفاق على الموارد الاقتصادية اتجهت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى الانخفاض، في حين ارتفعت الانبعاثات خلال بعض الفترات التي انخفضت فيها نسبة الإنفاق. وعليه، تشير نتائج تحليل الاتجاهات إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين خلال فترة الدراسة.

3.4. النتائج الرئيسية للدراسة:

في ضوء تحليل هيكل الإنفاق العام في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015–2025)، وربطه بعدد من مؤشرات التنمية المستدامة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها ما يلي:

1. يوجد علاقة إيجابية عامة بين إجمالي الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية المستدامة خلال الفترة (2015-2025).
2. تراجع نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة.
3. ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم العالي رغم انخفاض نسبة الإنفاق التعليمي، مما يشير إلى علاقة عكسية عامة بين المتغيرين.
4. يوجد علاقة إيجابية عامة بين نسبة الإنفاق الصحي ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة.
5. انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بصورة عامة خلال فترة الدراسة.
6. وجود علاقة عكسية عامة بين نسبة الإنفاق على الموارد الاقتصادية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
7. اختلاف طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والمؤشرات التنموية باختلاف القطاع محل الدراسة.

5. مناقشة النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية عامة بين إجمالي الإنفاق الحكومي ومؤشر التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015–2025)، حيث اتجه المتغيران بصورة عامة نحو الارتفاع خلال فترة الدراسة. وتنسجم هذه النتيجة مع الطرح النظري لقانون واغنر، وتتفق مع عدد من الدراسات السابقة ومن أبرزها دراسة (Nguyen and Ho, 2025) ودراسة (Le et al., 2025) إضافة إلى دراسة (Kumi et al., 2025)، وكما تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Gaspar et al., 2019) التي أكدت أهمية الإنفاق العام عند توجيهه نحو القطاعات ذات الأولوية التنموية. ويمكن تفسير هذه النتيجة في السياق السعودي في ضوء التوسع في الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة لدعم برامج ومبادرات رؤية المملكة 2030، الأمر الذي انعكس بصورة عامة على تحسن مؤشرات التنمية المستدامة (التقرير الطوعي الوطني، 2018، 2023)، كما تتسق هذه النتيجة مع التجربتين النرويجية والسنغافورية في توجيه الإنفاق نحو القطاعات ذات الأثر التنموي المرتفع.

ومن جانب آخر، أظهرت نتائج الدراسة تراجع نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي خلال الفترة (2015–2025)، في مقابل ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم العالي، مما يشير إلى وجود علاقة عكسية عامة بين المتغيرين خلال فترة الدراسة. وتبدو هذه النتيجة للوهلة الأولى غير منسجمة مع ما تطرحه نظرية رأس المال البشري، وتختلف جزئياً مع عدد من الدراسات السابقة (باحمدان والديب، 2022؛ Altwijry and Abouelnour, 2026؛ Linhartová, 2021)؛ إلا أن النتيجة الحالية تشير إلى أن ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم العالي استمر رغم تراجع نسبة الإنفاق التعليمي، وهو ما قد يعكس أثر الإصلاحات التعليمية ورفع كفاءة الإنفاق خلال

فترة الدراسة، ويتلاءم هذا مع التجربتين السنغافورية والكورية الجنوبية. وفي السياق السعودي، يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء التحولات التي شهدها قطاع التعليم والتي تزامنت مع جهود رفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتحسين جودة الخدمات التعليمية، الأمر الذي يشير من منظور الحوكمة المالية العامة إلى أن التركيز على كفاءة التخصيص وتحسين المخرجات يمثل أحد المؤشرات المهمة على فاعلية الإنفاق العام.

وفي نفس السياق، أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية عامة بين نسبة الإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة خلال الفترة (2015–2025)، وتتفق هذه النتيجة مع نظرية رأس المال البشري، وتتفق كذلك مع عدد من الدراسات السابقة ومن أبرزها دراسة (غريب وكاوجة، 2023)، ودراسة (عبد وآخرين، 2025)، ودراسة (زين العابدين وآخرين، 2021)، بالإضافة إلى دراسة (Munir and Hafizi, 2026)، وتنسجم أيضاً مع التجربة السنغافورية. وفي السياق السعودي، يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء الاهتمام المتزايد الذي حظي به القطاع الصحي خلال فترة الدراسة، وما صاحب ذلك من توسع في الخدمات الصحية بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030. ومع ذلك، يلاحظ حدوث انخفاض مؤقت في متوسط العمر المتوقع خلال عامي 2020 و2021 نتيجة التداعيات الصحية لجائحة كوفيد-19، وتتفق هذه الملاحظة مع ما أشارت إليه دراسة (Qadeer et al., 2022)، إلا أن عودة متوسط العمر المتوقع إلى الارتفاع في السنوات اللاحقة تعكس قدرة القطاع الصحي السعودي على التعافي واستعادة مسار التحسن الصحي.

وعلى الصعيد البيئي، أظهرت نتائج الدراسة انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بصورة عامة خلال الفترة (2015–2025)، إلى جانب وجود علاقة عكسية عامة بين نسبة الإنفاق على الموارد الاقتصادية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وتنسجم هذه النتيجة مع الطرح الذي تقدمه فرضية منحنى كوزنتس البيئي، كما تتفق مع دراسة (Munir and Hafizi, 2026) وتتوافق جزئياً مع دراسة (نوفل وآخرون، 2022). وفي السياق السعودي، يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء تنامي الاهتمام بالقضايا البيئية وإطلاق عدد من المبادرات والبرامج المرتبطة بالاستدامة البيئية مثل برنامج "السعودية الخضراء" ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030، كما تتسق هذه النتيجة مع التجربة النرويجية والتجربة الكورية الجنوبية من خلال مبادرة "الصفقة الخضراء الجديدة" (Green New Deal)، والتي تؤكد أن تحقيق التحسن البيئي يعتمد على توجيه الإنفاق والاستثمارات نحو أنماط تنمية أكثر استدامة.

وبناء على ما تقدم، أظهرت نتائج الدراسة اختلاف طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والمؤشرات التنموية باختلاف القطاع محل الدراسة، وتشير هذه النتيجة إلى أن أثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة ليس أثراً موحداً، وتتفق هذه النتيجة مع الأدبيات النظرية كنظرية رأس المال البشري ونظرية النمو الداخلي، وتتسق مع ما توصلت إليه دراسة (Gaspar et al., 2019) ودراسة (Kumar and Sayed, 2025) من أن جودة الإنفاق وتخصيصه القطاعي أكثر أهمية من حجم الإنفاق ذاته. وفي السياق السعودي، يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء اختلاف طبيعة الأهداف التنموية لكل قطاع، واختلاف المدة الزمنية اللازمة لظهور آثار الإنفاق الحكومي على المؤشرات المستخدمة، كما تشير نتائج الدراسة بصورة غير مباشرة إلى أهمية الحوكمة المالية العامة وكفاءة الإنفاق، ويتوافق هذا الطرح مع الجهود التي بذلتها المملكة خلال السنوات الأخيرة لتعزيز حوكمة المالية العامة ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي وإنشاء هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

6. التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة، توصي الباحثة بما يلي:

1. تعزيز الربط بين الإنفاق الحكومي ومؤشرات التنمية المستدامة عند إعداد الخطط والميزانيات الحكومية، من خلال تضمين مؤشرات أداء تنموية قابلة للقياس لكل برنامج أو مبادرة حكومية، بما يسهم في متابعة الأثر التنموي للإنفاق بصورة أكثر دقة.

2. الاستمرار في رفع كفاءة الإنفاق الحكومي إلى جانب الاهتمام بحجمه، وذلك من خلال التوسع في تقييم البرامج والمشروعات الحكومية بصورة دورية، وربط قرارات التمويل بنتائج الأداء الفعلية ومدى مساهمتها في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة.
3. التركيز على تحسين جودة مخرجات التعليم ومواءمتها مع احتياجات سوق العمل، من خلال دعم البرامج التعليمية والتدريبية المرتبطة بالمهارات المستقبلية والاقتصاد الرقمي، بما يعزز الاستفادة من الموارد المخصصة لقطاع التعليم ويرفع أثرها التنموي.
4. مواصلة الاستثمار في القطاع الصحي وبرامج الوقاية وتعزيز جودة الخدمات الصحية، مع التركيز على المبادرات التي تسهم في تحسين جودة الحياة ورفع متوسط العمر المتوقع، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.
5. تعزيز توجيه الإنفاق نحو المبادرات البيئية ومشروعات الطاقة النظيفة وكفاءة استخدام الموارد، من خلال دعم البرامج المرتبطة بخفض الانبعاثات وتحسين الاستدامة البيئية، بما ينسجم مع مستهدفات مبادرة السعودية الخضراء والالتزامات البيئية للمملكة.
6. تعزيز حوكمة المالية العامة من خلال التوسع في تطبيق الموازنة الموجهة بالأداء، وربط الاعتمادات المالية بمؤشرات تنموية قابلة للقياس، وتفعيل التقييم الدوري للأثر التنموي للبرامج الحكومية بالتنسيق بين وزارة المالية وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية والجهات القطاعية. ويسهم ذلك في تحسين كفاءة تخصيص الموارد العامة وتعزيز مواءمة الإنفاق الحكومي مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

7. الخاتمة:

في ظل التوجهات التنموية التي تشهدها المملكة العربية السعودية، سعت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة، للإسهام في فهم دور المالية العامة في دعم تحقيق الأهداف التنموية على المستويين الكلي والقطاعي. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مساهمة الإنفاق الحكومي في التنمية المستدامة لا تتحدد بحجم الموارد المخصصة فحسب، بل تتأثر أيضاً بكفاءة توجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية التنموية، وقدرة المؤسسات الحكومية على تحويل الموارد المالية إلى نتائج ملموسة.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن المرحلة المقبلة لا تتمثل في زيادة الإنفاق العام بقدر ما تتمثل في تعظيم أثره التنموي، من خلال تعزيز كفاءة الإنفاق والحوكمة المالية والربط بين المخصصات المالية والنتائج المستهدفة. فالتحدي لم يعد مقتصراً على توفير الموارد اللازمة للتنمية، وإنما في ضمان توجيهها بصورة أكثر فاعلية نحو الأولويات الوطنية، بما يحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستدامة البيئية. ومن هذا المنطلق، تأمل الدراسة أن تسهم في دعم الجهود الرامية إلى تطوير إدارة المالية العامة وتعزيز دورها في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة، بما يضمن تعظيم القيمة التنموية للموارد العامة واستدامة أثرها للأجيال الحالية والمستقبلية، وتعزيز تنافسية المملكة وريادتها التنموية على المدى الطويل.

8. المراجع:

1.8. المراجع العربية:

أبو النصر، مدحت، ومحمد، ياسمين مدحت. (2017). *التنمية المستدامة: مفهومها – أبعادها - مؤشراتها*. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

باحمدان، محمد سعيد، والديب، خالد زكي محمد. (2022). دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. *المجلة العربية للنشر العلمي*، (42)، 167-192.

بري، زين العابدين. (2001). *المالية العامة وميزانية الدولة*. (الطبعة الثانية). الرياض.

البسام، بسام عبد الله. (2022). *إدارة المالية العامة- حوكمة وتخطيط مالي*. (الطبعة الثانية). القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

بعلول، نوفل، عوام، نسرين، وطلحي، سماح. (2022). أثر الإنفاق الحكومي في تحسين المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر ما بين الفترة 2000/2019. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 6(1) ، 486 - 507.

بن عمورة، سمية، وبن حسين .(2018). الإنفاق العام وأثره على التنمية البشرية في الجزائر دراسة قياسية للتعليم والصحة للفترة 2000- 2015 (باستخدام نماذج VAR). دراسات اقتصادية، 5(2)، 94-118. https://asjp.cerist.dz/en/article/69712

حسين، جين ياسر. (2026). الإنفاق الحكومي وتأثيره على التنمية المستدامة. مجلة الجامعة العراقية، 75(2). 686 – 694.

زين العابدين، إلهام أحمد إبراهيم، حاج الهادي، مسلمة مرتضى يوسف، والخبير، إيناس عبد الرحمن علي. (2021). الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة وأثره في التنمية المستدامة في السودان الفترة ما بين 1995 - 2015. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 5 (2) ، 135 - 152.

الشتيوي، أسامة البشير أمحمد، والبصير، أنور عبد الكريم. (2023). أثر الإنفاق الحكومي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا: دراسة قياسية. *المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 2 (3)، 159-177.

الضناوي, زينب. (2024). مفهوم التنمية المستدامة والجهود السعوديّة لتطويرها وفق الرؤية 2030. *مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية*، 16(4)، 1-12. https://doi.org/10.54940/ss36689034

الطاهر، قادري محمد. (2013). التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق. الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

عبد المنعم، إيمان عبد اللطيف، والعقاد، مدحت محمد. (2017). تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي وتطور مؤشرات التنمية المستدامة. *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*، 37 (4)، 689 - 714.

عبد، مليحة، مطر، ليث، وعذاب، خولة. (2025). دور النفقات العامة في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة في العراق دراسة تحليلية. مجلة الريادة للمال والاعمال، 6(1)، 70 – 76. https://doi.org/10.56967/ejfb2025645

العزاوي، فاح جمال معروف. (2016). *التنمية المستدامة والتخطيط المكاني*، عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع.

العساف، صالح. (2003). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. الرياض: *مكتبة العبيكان*

عصفور، محمد شاكر. (2022). *أصول الموازنة العامة*. (الطبعة التاسعة). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

العوالمة، نائل عبد الحافظ، (1992). ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، 7(2), 39.

غربي، نوال، كاوجة، بشير. (2023). دور الإنفاق الصحي الحكومي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في الجزائر للفترة (1990-2020). مجلة الباحث, 23(1), 201-212. https://asjp.cerist.dz/en/article/235809

قابيل، ماجد عبد العظيم حسن. (2022). أثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة في مصر .*المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، 3، 361 – 390.

نور الهدى، رزقي، والمهدي، بن الدين. (2022). تقييم كفاءة النفقات العامة في تحقيق التنمية المستدامة– دراسة مقارنة بين الدول العربية المصدرة للنفط وغير المصدرة. REVUE ALGERIENNE DE FINANCES PUBLIQUES, 12(1), 232-243. https://asjp.cerist.dz/en/article/191239

الهيئة العامة للإحصاء .(2024). *التقدم المحرز لأهداف التنمية المستدامة 2024*. الهيئة العامة للإحصاء. مسترجع من: https://stats.gov.sa/documents/20117/2435245/GASTAT_SDG+2024_AR.pdf

وزارة الاقتصاد والتخطيط .(2018). *الاستعراض الطوعي الوطني الأول للمملكة العربية السعودية: نحو تنمية مستدامة للمملكة العربية السعودية*. https://www.undp.org/ar/saudi-arabia/publications/alastrad-altwy-alwtny-llmmlkt-alrbyt-alswdyt

وزارة الاقتصاد والتخطيط. (2024). *التقرير السنوي للاستدامة* 2024. المملكة العربية السعودية. https://mep.gov.sa/files/ar/KnowledgeBase/EconomicReports/Documents/MEP_SDG_Annual_Report_2024_AR.pdf

وهيبة، نورة. (2017). إشكاليات التنمية المستدامة على مستوى مؤسسات القطاع العام – المؤسسة الجزائرية أنموذجاً: من الإشكاليات إلى الحلول. *مجلة مدارات سياسية*. 1(1)، 1825 - 2588.

يونس، نعمان، وخضير، منعم. (2018). قياس أثر الإنفاق العام على التنمية المستدامة في العراق للمدة (2000-2016) باستخدام نموذج ARDL. جامعة تكريت.

2.8. المراجع الأجنبية:

Abdulle, A. Y. (2024). The Dynamic Relationship Between Government Spending and Economic Growth: An Empirical Evidence from Somalia. *Journal of Logistics, Informatics and Service Science*, 11(9), 446-464.

Al-Sheikh, H. M. (2010). Human capital and economic growth in Saudi Arabia: An empirical investigation. *Journal of King Saud University-Administrative Sciences*, 22(1), 35-51.

Altwijry, O., & Abouelnour, K. A. (2026). Government Spending and Education Sustainability: Evidence-Based Insights from Saudi Arabia. *Economies*, *14*(3), 87. https://doi.org/10.3390/economies14030087

Becker, G. S. (1964). *Human capital: A theoretical and empirical analysis, with special reference to education*. National Bureau of Economic Research (NBER).

Economist Intelligence Unit. (2020). The future of public spending: Why the way we spend is critical to the Sustainable Development Goals. UNOPS. https://www.unops.org/news-and-stories/publications/the-future-of-public-spending

Gaspar, V., Amaglobeli, D., Garcia-Escribano, M., Prady, D., & Soto, M. (2019). *Fiscal policy and development: Human, social, and physical investments for the SDGs* (Staff Discussion Note No. SDN/19/03). International Monetary Fund. https://doi.org/10.5089/9781484388914.006

Jones, R. S., & Yoo, B. (2011). *Korea's Green Growth Strategy: Mitigating Climate Change and Developing New Growth Engines*. OECD Economics Department Working Papers, No. 798. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/5kmbhk4gh1ns-en

Kim, M., & Cho, R. M. (2026). Green Budgeting in South Korea: Issue Ownership and Ministerial Leadership. *Public Administration Review*, 1–17. https://doi.org/10.1111/puar.70133

Kim, S., & Thurbon, E. (2020). The Korean Green New Deal: Policy innovation for a sustainability transition. *Sustainability, 12*(23), 10191. https://doi.org/10.3390/su122310191

Kumar, S. and Sayed, F. K. (2025). Budgetary Practices and Social Spending: Analyzing the Role of Public Finance in Achieving Sustainable Development Goals (SDGs). *Journal of Marketing & Social Research*. 2 (8), ISSN (Online): 3008-0711

Kumi, E., Dhamo, Z., & Kumi, E. (2025). The Correlation between Governmental Spending and Sustainable Economic Growth in Albania. *WSEAS Transactions on Systems*, 24, 467-477.

Le, H. P., Nguyen, T. H. P., & Bao, H. H. G. (2025). Government expenditure and sustainable development in emerging markets: The role of institutional quality. *Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity*, *11*(2), 100558, ISSN 2199-8531. https://doi.org/10.1016/j.joitmc.2025.100558

Linhartova, V. (2021). Analyzing the Role of Public Expenditures in Human Development: Panel Data Analysis of EU-28 Countries, *Montenegrin Journal of Economics*, Vol. 17, No. 1, pp. 85-96.

Ministry of Economy and Planning. (2023). *Saudi Arabia's second voluntary national review report 2023: Leading transformation towards sustainability*. Kingdom of Saudi Arabia. https://hlpf.un.org/countries/saudi-arabia

Ministry of Economy and Planning. (2026). *Saudi Arabia's voluntary national review 2026*. Kingdom of Saudi Arabia. https://mep.gov.sa/files/en/KnowledgeBase/EconomicReports/Documents/VNR_2026_Saudi_Arabia_Report.pdf

Ministry of National Development Singapore. (2023). *Singapore Green Plan 2030 and sustainable development initiatives*. Government of Singapore.

Munir, A., & Hafizi, Z. (2026). Public Spending and Sustainable Development Outcomes in Emerging Economies: A Panel Analysis (2000-2023). *JIAN (Jurnal Ilmiah Administrasi Negara)*, *10*(1), 11–22. https://doi.org/10.56071/jian.v10i1.1646

Nguyen, H. T., & Ho, T. L. (2025). Pathways to sustainable development: How financial development shapes the impact of government spending. *Social Sciences & Humanities Open*, 12, 102010.

OECD (2024), Green Budgeting in OECD Countries 2024, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/9aea61f0-en .

OECD (2024), OECD Economic Surveys: Norway 2024, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/cb13475f-en .

OECD (2025), *Global Outlook on Financing for Sustainable Development 2025: Towards a More Resilient and Inclusive Architecture*, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/753d5368-en.

OECD. (2016). *Public Procurement in Korea: Unlocking the Strategic Impact of E-Procurement*. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/9789264265084-en

OECD. (2021). Green Budgeting in OECD Countries. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/acf5d047-en

OECD. (2023). *PISA 2022 Results (Volume I): The State of Learning and Equity in Education*. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/53f23881-en

OECD. (2024). OECD Economic Surveys: Singapore 2024. OECD Publishing.

OECD. (2025). *Health at a Glance 2025: OECD Indicators*. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/8f9e3f98-en

Osuji, E., Nwani, S. (2020). Achieving sustainable development goals: Does government expenditure framework matter?. *International Journal of Management, Economics and Social Sciences (IJMESS),* ISSN 2304-1366, IJMESS International Publishers, Jersey City, NJ, Vol. 9, Iss. 3, pp. 131-160, https://doi.org/10.32327/IJMESS/9.3.2020.8

Peacock, A., & Scott, A. (2000). The curious attraction of Wagner's law. *Public Choice*, 102(1), 1-17.

Qadeer, A., Anis, M., Ajmal, Z., et al. (2022). Sustainable development goals under threat? Multidimensional impact of COVID-19 on our planet and society outweigh short term global pollution reduction. *Sustainable Cities and Society,* 83, 103962. https://doi.org/10.1016/j.scs.2022.103962

Quah, J. S. (2010). Public Administration Singapore-Style. Bingley: Emerald Group Publishing.

Sachs, J. D., Lafortune, G., Fuller, G., & Woelm, F. (2023). *Sustainable Development Report 2023: Implementing the SDG Stimulus*. Sustainable Development Solutions Network (SDSN).

ISSN: 2706-6495

Shafik, N., & Bandyopadhyay, S. (1992). *Economic growth and environmental quality: Time-series and cross-country evidence* (Policy Research Working Paper No. 904). The World Bank.

Singapore Department of Statistics. (2026). *Sustainable Development Goals Indicator 1.a.2: Proportion of total government spending on essential services (education, health and social protection)*. https://www.singstat.gov.sg/find-data/sustainable-development-goals/goal-1/indicator-1-a-2

United Nations Development Programme (UNDP). (2025). *Human Development Report 2025*.

جميع الحقوق محفوظة © 2026، الباحثة/ ساره بندر الجودي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي (CC BY NC)

Doi: https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.88.1